تصحيح لسان العرب

القسم الاول

بقلم الفقير اليه تعالى

احمد تيمور

﴿عني بطبعه ونشره﴾

محمد عبد الجواد الاصمعي

﴿الطبعة الاولى﴾

سنة ١٣٣٤ هجرية

طبع بمطبعة الجمالية - بمصر

والحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

(أمّا بعد) فهذه تنبيهات على أغلاط وقعت فى نسخة لسان العرب للامام ابن منظور المطبوعة ببولاق سنة ١٣٠٠ — ١٣٠٨ كنّا عثرنا عليها أثناء المراجعة ونشرنا عنها فصولا فى صحيفة المؤيّد ومجلة الضياء والآثار ثمّ بدا لنا أن نجمع شتاتها وننظم شملها فى هذه الاوراق بعد أن نضم عليها مالم يسبق لنا نشره من قبل . ولسنا فى ذلك بمدّعين عصمة أو متبجحين بفضل وانما هو جهد المقلّ دعانا الى عرضه على الانظار حرصنا على ردّ الكتاب الى نصابه من الصحّة فان لم نكن وُفّقنا فيه الى الاصابة فحسبنا منه ارشاد المطالع الى مواضع فيه حرية بالبحث والنظر . تيمور

ولا بدّ لنا قبل الشروع فيما نحن آخذون فيه من التنبيه الى وهمين وقعا فى فاتحة الجزء الاوّل أحدهما فى المقدمة التى عُنى بوضعها العلامة أحمد فارس حيث جاء بها عن المؤلف أنه ولد سنة ٦٩٠ وتوفى سنة ٧٧١ مع أن ولادته كانت سنة ٦٣٠ ووفاته كانت سنة ٧١١ كما فى الوافى بالوفيات للصفدىّ والدرر الكامنة لابن حجر والمنهل الصافى لابن تغرى بردى والبغية للسيوطىّ فلم يزاحم زمنه زمن صاحب القاموس كما توهمه العلاّمة المذكور وسبقه فيه العلامة ابن الطيّب لانّ ولادة المجد كانت سنة ٧٢٩ أى بعد وفاة ابن منظور بنحو ثمانى عشرة سنة .

والثانى فى ترجمة المؤلف الواردة فى الصفحة الاولى من هذا الجزء والمنقولة من بغية الوعاة للسيوطىّ فقد جاء بها أنه جمع فى كتابه هذا بين (التهذيب والمحكم والصحاح وحواشيه والجمهرة والنهاية) والصواب أن الجمهرة ليست ممّا جمعه بل مبنى كتابه على الخمسة فقط وهى التى صرح باسمائها فى خطبته .

ثم لنشرع فيما قصدنا بيانه من الاغلاط فنقول .

(من ذلك ما جاء في باب ألقاب الحروف وطبائعها وخواصها ج ١ ص ٨ س ٨)

« وأمّا تقارب بعضها من بعض وتباعده فانّ لها سرّا في النطق يكشفه من تمنّاه كما انكشف لنا سرّه في حلّ المترجمات » . والصواب (من تعنّاه) يقال تعنّى الشيء وتعنّاه اذا قاساه وتجشّمه .

(وفي مادة — أجأ — ج ١ ص ١٥ س ٨) رُوِيَ لابي النجم « قد حيّرته جنّ سلمى وأجا » وجاء بعده « أراد أجأ فخفّف تخفيفاً قياسيّاً الخ » . وروى أجا الثاني بالالف آخره مخففاً غير مهموز والصواب همزه على أصله لانّ المراد أنه كان كذلك فخففه الشاعر بحذف همزه والا فأيّ معنى لتخفيف المخفّف . (١)

(وفي مادة — برأ — ج ١ ص ٢٤ س ١٥) عند الكلام على جمع بريء « وبرىء وبُرَاء مثل ما جاء من الجموع على فُعَال نحو تؤام ورُباء في جمع توأم ورُبّى » . ورسم (رباء) بالهمز في آخره أي في موضع اللام من فعال ولا يكون هذا جمعاً لرُبّى لان لامها باء فالصواب أن يقال في جمعها رُباب بالباء في آخره وهو الذي ذكره المصنّف وصاحب القاموس وغيرهما في مادة (رب ب) . وقال سيبويه في كتابه في باب تكسير ما عدّة حروفه أربعة أحرف للجمع وقالوا رُبّى ورُباب حذفوا الالف وبنوه على هذا البناء كما ألقوا الهاء من جُفْرة فقالوا جِفار الا أنهم قد ضمّوا أوّل ذا كما قالوا ظِئر وظُؤار ورِخل ورُخال انتهى .

(تتمّة) هذا الجمع من الجموع العزيزة النادرة لانّ فُعالا بضمّ الاوّل وتخفيف العين ليس من أبنية جموع التكسير المعروفة وانما سُمع في ألفاظ قليلة كثِنْي وثُناء وعَرْق وعُراق وفَرير وفُرار ورَذْل ورُذال ولهذا ذهب بعضهم الى أنه اسم جمع وقال آخرون بل هو جمع ولكنّ الاصل فيه الكسر والضمّ بدل منه . وقد كنت تتبّعت ما ورد منه فاجتمع لي اثنا عشر لفظاً ثم رأيت العلاّمة شهاب الدين الخفاجي زاد عليها كثيراً في شرحه لدرّة الغوّاص فمن شاء

---

(١) نبهنا بعض الادباء الى أن أثر الهمز موجود بنسخته ولكنه ضعيف الظهور فراجعنا عدة نسخ من اللسان فرأيناه في بعضها ظاهراً بنقطة صغيرة على الالف كما قال وفي بعضها ممحواً كما هو في نسختنا فآثرنا ابقاء التنبيه عليه ليستدرك في النسخ التي لم يظهر فيها ولا يخفى انه لا يعدّ على هذا الا عيباً مطبعيا لا خطأ في الرسم .

جاءت مضبوطة بالقلم بالفتح فى هذه المادة من القاموس طبع بولاق ولم ينص الشارح على ضبطها ولكنها ضُبطت بكسر الميم فى مادة (زن ن — من اللسان ج ١٧ ص ٦١ س ٢٤) وفى (ح ٤ ص ٧٤) من المخصص ومادة (ح س ب) من القاموس طبع الميمنية وهو الصواب على ما يظهر لنصهم على كسر الاول فيما جاء فى معناها من وزنها كمِرْفَقة ومِصْدَعة ومِحَدّة لمدّهم إياها من الآلات لحملها على ما جاء من نوعها أولى عند فقدان النص .

(وفى هذه الصفحة أيضا س ٢٢) « هذا ما اشترى طلحةُ من فلان فتاه بخمسمائة دَرْهم بالحَسَبَ والطيب » . وضُبط (درهم) بفتح أوّله والصواب كسره ولم يحك أحد من اللغويين فى الدال ضبطاً آخر وانّما نصّوا على جواز الفتح والكسر فى الهاء وعلى كونه جاء أيضاً على زنة مِحْراب وعدّ القلقشندىّ فى صبح الاعشى فتح داله من لحن العامّة وكذلك فعل ابن الجوزىّ فى تقويم اللسان فقال « تقول العامّة دَرهم بفتح الدال والصواب دِرْهَم بكسر داله وقال ابن الاعرابىّ تقول العرب دِرهَم و دِرْهِم و دِرْهام » قال الصفدىّ فى تصحيح التصحيف وتحرير التحريف بعد ما نقل هذه العبارة « قلت الثلاثه بكسر الدال والاوّل فتح الهاء والثانى بكسرها » .

(وفى مادة — د ب ب — ج ١ ص ٣٥٨ س ٢١) « وقال ابن الاعرابىّ الدُّبادِب والجُباجِب الكثير الصياح والجَلَبة وأنشد

إيّاكِ أن تستبدلى قَرِدَ القفا حَزَابِيَةً وَهَيَّباناً جُباجِبا
ألفَّ كانّ الغازلات مَنَحْنَهُ من الصُّوف نِكْثاً أو لئيماً دُبادِبا»

وكتب المصحّح بالحاشية ما نصّه « قوله والجباجب هكذا فى الاصل والتهذيب والجمهرة وحرّر » . قلت لم يظهر لى وجه توقف المصحّح فى هذه الكلمة مع ورودها فى مادة (ج ب ج ب) واستشهاد المصنّف عليها بهذين البيتين منسوبين هناك لعبدالله بن الحَجّاج التَّغْلَبىّ

(وفى مادة - دل ب - ج ١ ص ٣٦٣) رُوى لمسكين الدارمىّ

« بأيديهم مغارفُ من حديد أشبّهُها مُقَيَّرَةَ الدَّوالى»

وقال المصنّف « ذهب بعضهم الى أنه أراد مقيّرة الدواليب فاندل من الباء ياء ثمّ أدغم الباء فى الياء فصار الدوالىّ ثمّ خفّف فصار دوالى » . والصواب (ثمّ أدغم الياء فى الياء) المثناة التحتية فيهما .

(وفى مادة ـــ ذ ب ب ـــ ج ١ ص ٣٦٦ أول المادة) « الذَّبُّ الدفعُ والمنعُ » بنصب (الذبّ) والوجه رفعه بالابتداء

(وفى مادة ـــ س ق ب ـــ ج ١ ص ٤٥١ س ٢) فى الكلام على السقب أى ولد الناقة « وقيل هو سَقْبٌ ساعةَ تَضَعُهُ أُمّه » والصواب (تَضَعُهُ) .

(وفى مادة ـــ ش ب ب ـــ ج ١ ص ٤٦٣) رُوى قول الشاعر

« بِمُوَرِّكَتَيْن من صَلَوَىّ مِشَبٍّ من الثيران عَقدهما جميل »

وضُبط (صلوىّ) بشدّ الياء وفتحها والصواب بالتخفيف والسكون لأنه مثنّى صَلا وهو ما كان عن يمين الذَّنَب وشماله والمُوَرِّك والموركة الموضع الذى يجعل عليه الراكب رجله وبهذا الضبط يستقيم الوزن .

(وفى مادة ـــ ض ب ب ـــ ج ٢ ص ٢٧ س ١٦) « وضَبَّبْتُ على الضَّبِّ اذا حَرْشْتَهُ تخرج اليك » بسكون الراء والشين من (حرشته) والصواب فتح الراء كما لا يخفى .

(وفى مادة ـــ ط ى ب ـــ ج ٢ ص ٥١ س ١٧) « قوله عزّ وجل طِبْتم فادخُلُوها خالدين معناه كنتم طَيِّبين فى الدنيا فادخلوها » . وجاء (كنتم) هكذا مثنّى وصوابه كنتم بنون فتاء وهو ظاهر .

(وفى مادة ـــ ع ت ب ـــ ج ٢ ص ٦٥ س ٢٣) « والتّعَتُّبِ التَّجَنِّى تعتّب عليه وتجنّى عليه بمعنى واحد » . ورُوى (التعتّب) بالجرّ والصواب رفعه على أنه مبتدأ خبره التجنّى .

(وفى مادة ـــ ع ى ب ـــ ج ٢ ص ١٢٥) رُوى لبعضهم

« وصاحبٍ لى حَسَنِ الدِّعابه ليس بذى عَيْبٍ ولا عَيّابه »

وضُبطت (الدعابة) هنا بكسر الأوّل وفى مادة (د ع ب ـــ ج ٢٠ ص ٢٧٤ س ٥) فتحه والصواب ضمّه كما نُصّ عليه فى القاموس وغيره ومعناها فى الموضعين اللّعب والمزاح .

(وفى مادة — غ ض ب — ج ٢ أول ص ١٤١) رُوى لدُرَيد بن الصِّمَّة يرثى أخاه عبدالله

« فانْ تُعقِب الايّامُ والدهرُ فاعلموا   بنى قارِبٍ أنّا غِضاب بمَعْبَد
وإن كان عبدُ الله خَلّى مكانَه   فما كان طَيّاشاً ولا رَعِشَ اليَد »

ثمّ جاءَ بعده « قوله مَعْبَد يعنى عبدَ الله فاضطَرّ ومَعْبَدٌ مشتقّ من العَبْد فقال بعبد وانما هو عبدالله بن الصِّمَّة أخوه » . وضُبط (فاضطَرّ) بفتح الطاء أى بالبناء للمعلوم والصواب ضمّها لانك تقول اضطَرّهُ فلان الى كذا تريد أحوجه وألجاه فاضطُرّ هو بالبناء للمجهول . ووقع مثله فى مادة (س م و — ج ١٩ — أوّل ص ١٢٣) فى قوله « لجاءَ به هذا الشاعر لمّا اضطَرّ على القياس المتروك » فضُبط بفتح الطاء أيضاً . وكذلك وقع مثله فى مادة (أ ض ض — ص ٣٢١) من القاموس طبع بولاق .

(وفى مادة — ك ل ب — ج ٢ ص ٢٢٠ س ١٤) « أرض كَلِبة أى غليظة قُفٌّ لا يكون فيها شجر ولا كَلأٌ ولا نكون جَبَلاً » . وروى (نكون) بالنون أوّله وصوابه بالمثنّاة الفوقيّة لعود الضمير فيه الى الارض .

(وفى مادة — ف ت ت — ج ٢ ص ٣٦٩) رُوى لزهير

« كأنّ فُتات العِهْن فى كل منزل   نزلن به حَبُّ القَنَى لم يُحَطَّم »

ولا معنى هنا للقنى بالقاف وانما هو الفَنَا بالفاء وهو عنب الثعلب أو شجر ذو حبّ أحمر وبه رُوى البيت فى مادة (ف ن ى — ج ٢٠ ص ٢٥) ولم يذكر شرّاح المعلقات غير هذه الرواية فيه .

(وفى مادة — ح ى ث — ج ٢ ص ٤٤٥ س ١١) « حيثٌ ظرف مبهم من الامكنة » الخ بتنوين (حيث) والصواب بناؤها لانّ كلام المصنف عنها صريح فى إرادته المبنية لا المعربة فى لغة بنى فقعس التى تكلم عليها بعد ذلك .

(وفى مادة — ل و ث — ج ٣ آخر ص ٧) « وقال النورى لم يُلِثْ لم يُبطئْ » هكذا بغير نقط فى (النورى) وكتب المصحّح فى الحاشية « كذا فى الأصل بلا نقط ولا شكل ويمكن أنه البورى نسبة الى بور بضمّ الباء بلدة بفارس خرج منها مشاهير والله أعلم » . قلنا الراجح أنه (التَّوَّزِيّ) بفتح المثنّاة الفوقيّة والواو المشدّدة وبالزاى وهو

اسم كثير الورود فى النقول اللغوية كما يعلم بالتتبع ويراد به عبد الله بن محمد بن هرون الامام اللغوى أحد من قرأ على الجرمى والاصمعى وروى الكثير عن أبى عبيدة ونسبته الى توز بلدة بفارس يقال لها توج أيضا .

(وفى مادة — ح ر ج — ج ٣ ص ٥٩) روى لعنترة يصف ظليما وقلوصه

« يتبعن قلة رأسه وكأنه * حرج على نعش لهن مخيم »

وروى (مخيم) بالرفع على أنه نعت لحرج والصواب جره على أنه نعت لنعش وبه ضبط فى مادة (ن ع ش — ج ٨ ص ٢٤٧) ومعناه المجعول عليه خيمة كما فى شرح ابن النحاس على المعلقات . وللحرج معان أوفقها لما هنا أنه خشب يشد بعضه الى بعض ويجعل فوق نعش الميت . ولا يخفى أن قوافى القصيدة كلها مجرورة فلا داعى لتوهم اقواء لم ينص عليه أحد .[1]

(وفى مادة — س ب ج — ج ٣ ص ١١٨ س ١٧) «السبيجة القميص فارسى معرب ابن السكيت السبيج والسبيحة البقير» . وروى (السبيحة) بالحاء المهملة والصواب بالجيم كما لا يخفى .

(وفى مادة — ع ر ج — ج ٣ ص ١٤٥) روى لابى المكعبر الاسدى

« أفكان أول ما أثبت تهارشت * أبناء عرج عليك عند وجار »

وجاء بعده « يعنى أبناء الضباع وترك صرف عرج لانه جعله اسما للقبيلة . وأما ابن الاعرابى فقال لم يجر عرج وهو جمع لانه أراد التوحيد والعرجة » الخ . وضبط (لم يجر) بفتح فضم مع تشديد الراء أى بجعله مضارعا لجر والكلام هنا فى منع الصرف فكان الصواب أن يضبط بضم فسكون مع تخفيف الراء من أجراه يجريه بمعنى صرفه وهو اصطلاح لهم يعبر به سيبويه فى الكتاب وصاحب القاموس فى بعض المواضع

---

(١) أورد علينا بعض الادباء أن ذلك يصح اذا جعل مخيم اسم مفعول وأما على جعله اسم فاعل فهو مرفوع نعت لحرج ولا يصح غيره ثم نقل نص صاحب اللسان فى مادة (ن ع ش) على مجىء الروايتين فى البيت أى كسر الياء وفتحها . ونقول ليس فى عبارة صاحب اللسان وذكره للروايتين فى (ن ع ش) ما يعين الرفع اذ لامانع من أن يكون (مخيم) الواقع فى الرواية الاخرى أى بصيغة اسم الفاعل نعتا لنعش أيضا من خيم اللازم بمعنى دخل الخيمة والمراد عليه حرج قد خيم هو فيه . وانما حرصنا على رواية الجر لان فى الرفع الاقواء وهو عيب لا يسكت عنه وقد راجعنا ما بأيدينا من شروح المعلقات وشرح الاعلم على ديوان عنترة فلم نجد أثرا لذكره .

قال الخفاجيّ فى شفاء الغليل[1] فى كلامه على (جهنّم) « لم تُجرّ يعنى لم تنصرف وهى عبارة سيبويه والمتصرف وغير المتصرف عبارة البصريّين واصطلاح الكوفيّين المُجرّى وغير المُجرّى » انتهى والمعنى عليه ظاهر من سياق العبارة إذ لا اختلاف فى أن لفظ (عرج) فى البيت مجرور للاضافة وان كان جرّه بالفتحة : اللهم إلا اذا حملناه على تساهل الكوفيّين وبعض النحاة فى التعبير عن ألقاب الاعراب فيكون المراد بالجرّ هنا الكسر غير أننا نرى ضبطه على ماذكرناه أولى منعاً للالتباس .

(وفى مادة — ع ن ج — ج ٣ ص ١٥٤ س ٣) « والمَنجُ أن يجذب راكب البعير خِطامَهُ قِبَلَ رأسه حتى ربّما لزم دِفراهُ قادمة الرحل » . وروى (دفراه) بالدال المهملة والصواب بالمعجمة وهى العظم الشاخص خلف أُذُن البعير والمراد حتّى تحاذى أذنُ البعير قادمة الرحل من شدة الجذب .

(وفى مادة — غ م ل ج — ج ٣ ص ١٦١) رُوى لابى نُخيلة فى وصف ناقة تَعْدُو فى خرق واسع

« تَخْرِقُهُ طوْراً ابتداءً تَدْرِجُهْ * وتارة يُغرقها غَمَلَّجَهُ »

هكذا بضبط (غملّجه) بفتح الجيم وضم الهاء والصواب ضمّ الجيم لرفعه على الفاعليّة ليغرق واسكان هاء الوصل .

(وفى مادة — ف ر ج — ج ٣ ص ١٦٦) رُوى للبيد

« قَعَدتْ كلا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أنه * مَوْلى المخافة خَلْفَها وأمامها »

ورُوى (قعدت) بالقاف من القعود وهو شىء لم يروه أحد وانما الصوابُ (فَغَدَت) بالفاء والغين المعجمة من غدا يغدو أو بالمهملة من عدا يعدو وهما الروايتان المنصوص عليهما فى شروح المعلقات وبالأُولى ورد البيت فى مادة (و ل ى — ج ٢٠ ص ٢٩١) الا أنه روى بنصب (خلفها وأمامها) مع أنّ القصيدة مرفوعة الروىّ فالصواب رفعهما قال الزوزنىّ خلفها وأمامها خبر مبتدأ محذوف تقديره هو خلفها وأمامها ويكون تفسيرَ كلا الفرجين ويجوز أن يكون بدلا من كلا الفرجين

---

(١) شفاء الغليل كتاب فى المعرب والدخيل مشهور ورد اسمه فى نسخه المطبوعة بالعين المعجمة وهو المشهور أيضاً على الالسنة ونقل عنه المحبى تقولا فى قصد السبيل فورد بالمهملة وكذلك نقل الشيخ مصطفى المدنى فى كتابه المعرب والدخيل ورأيتاه أيضاً وارداً بها فى عبارات بعض المؤلفين فلا يبعد أن يكون مؤلفه قصد تسميته بذلك فصحفه الناس .

وتقديره قعدت كلا الفرجين خلفها وأمامها تحسب أنه مولى المخافة .

(وفى مادة — ك ج ج — ج ٣ ص ١٧٥ س ١٩) « الكُجَّةُ بالضمّ والتشديد لُعبة للصبيان قال ابن الاعرابىّ هو أن يأخذ الصَّبِىُّ خِرْقَةً فيدوّرها ويجعلها كأنها كُرَّةٌ ثم يتقامرون بها » . وضُبط (كرّة) بتشديد الراء والصواب تخفيفها على وزن ثُبَة بنصّ القاموس .

(وفى مادة — ن ض ج — ج ٣ ص ٢٠٢ س ٧) « ونَضِجت الناقة بولدها ونَضَّجَتْهُ وهى مُنَضِّج جاوزت الحقّ بشهر ونحوه ولم تُنْتَجْ أى زادت على وقت الولادة » . ورُوى (الحقّ) بالجرّ والصواب نصبه على المفعولية لجاوزت وهو ظاهر . ولا يبعد أن تكون اللفظة ضُبطت فى الاصل بضبطين أى بفتح الحاء وكسرها لأنّ الحقّ اذا كان بالمعنى الوارد هنا جاز فى أوله الضبطان كما فصّله المؤلّف وصاحب القاموس فى موضعه فحوّل الناسخ الكسرة الى القاف ولم يتنبه لها المصحّح .

(وفى مادة — ب د ح — ج ٣ ص ٢٣٠ س ١٧) « والبَدْحُ من قولهم بَدَحَ بهذا الامر أى باحَ به » والصواب (بهذا) بالذال المعجمة وهو ظاهر .

(وفى مادة — ذ ب ح — ج ٣ ص ٢٦٤ س ٦) « وتذابحَ القومُ أى دبح بعضهم بعضاً يقالُ التَّمادُح التَّدابحُ » . والصوابُ التذابحُ بالذال المعجمة لانّ الكلام فى مادة الذبح ولا معنى هنا للتدابح بالمهملة .

(وفى مادة — س ي ح — ج ٣ ص ٣٢٣ س ١٤) « وفى حديث علىّ رضى الله عنه أولئك أئمة الهُدَى ليسوا بالمَساييح ولا بالمَذَاييع البُذُر يعنى الذين يسيحوا فى الارض بالنميمة » . وورد (يسيحوا) هكذا بحذف النون والصواب يسيحون باثباتها لتجرّد الفعل من الناصب والجازم . وسيأتى الكلام على حذف هذه النون مفصّلا فى مادة (ط ل ق) .

(وفى مادة — ق ر ح — ج ٣ ص ٣٩٦) رُوى لعُبيد

«فمَنْ بنجوته كمَنْ بعقوته * والمستكنُّ كمَنْ يمشى بقِرْوَاح »

وضُبط (عبيد) بضمّ أوّله أى بصيغة التصغير وبها ضُبط أيضا فى مادة (م ج س — ج ٨ ص ٩٨ س ١٣) وهو ابن الابرص المشهور والبيت من قصيدة

له يصيفُ بها السحاب أوّلها (تَمبّت تلوم وليست ساعةَ اللاَّحى) والصواب فيه عَبِيد بفتح فكسر كما نصّ عليه الامام ابن خلكان فى آخر ترجمة ابن دُرَيْد والحافظ شمس الدين الذهبىّ فى كتاب المشتبه فى أسماء الرجال والبغدادىّ فى خزانته (ج ا ص ٣٢٣) . (وفى مادة ج ر ض ج ٨ ص ٣٩٩ س١٤) « أوّلُ من قاله عبيد ابن الابرص » أى المثل المشهور (حال الجَرِيضُ دون القريض) فضُبط بضمّ فكسر وهو ضبط عجيب والصواب ماذكرنا .

ومما يُستأنس به فى ضبطه قول أبى تمّام من قصيدة

لمّا أظلّتنى غمامك أصبحت * تلك الشهودُ علىّ وهى شهودى

من بعد أن ظنوا بأن سيكونُ لى * يوم ببغيهم كيوم عَبِيد

قال الصولىّ فى شرحه على الديوان يعنى عَبيد بن الابرص الأسدىّ لقى النعمان فى يوم بؤسه الذى كان لا يلقاه فيه أحد الا قتله فقتله وكان بلغهُ أنهُ هجاه .

وقال التبريزىّ فى شرحه هو عَبِيد بن الابرص الشاعر قتله عمرو ابن هند .

وقول أبى العلاء المعرّىّ فى لزوم مالا يلزم

يَوَدُّ الفتى أنّ الحياة بسيطة وأنّ شقاء العيش ليس يَبِيدُ

كذاك نعام القفر يخشى من الردى وقوتاه حَزْوٌ بالفلا وَهَبِيدُ

وقد يُخطئ الرأىَ امرؤٌ وهو حازم كما اختلّ فى نظم القريض عَبِيدُ

أراد عَبِيد بن الابرص فى قوله (أقفرَ من أهله مَلْحُوبُ) فإنه أخلّ بوزن أبيات منها . فيُعلم ممّا تقدم أنّ مرادَ الشاعرين عَبِيدُ بن الابرص واذا تأمّلت قوافى القصيدتين وجدت حركة الحَذْو فيهما مجانسة للردف والسِّنادُ ممّا يجتنّبه المولّدون ويستبعد من مثل أبى تمّام فضلاً عمّن التزم فى شعره ما لا يلزم .

وممّا يُستأنس به أيضا قول أبى سعيد الرستمىّ من قصيدة فى وصف شعره

قوافٍ اذا مارآها المشوقُ هَزَزْنَ لها الغانيات القُدُودا

كَسَوْنَ عَبِيداً ثياب العَبِيدِ وأضحى لَبِيدٌ لديها بَلِيدا

(وفى مادة — أ ر خ — ج ٣ ص ٤٨٢ س٤) فى تفسير بيتين « قال الصُّغُرُ

ولد الوَعِل والأَرخُ ولد البقرة وتَخَرَّمَسُ أى يسكت اولاَ طَومُ الضِّمّامُ بين

شفتيه » . والصواب (والأُطوم) بتقديم واو العطف على الألف وهو ظاهر .

(وفى مادة — ز ل خ — ج ٣ ص ٤٩٨ س ١٤) « وسئل أبو الدُّقَيش

عن تفسير هذا البيت بعينه فقال الزَّلَخُ أقصى غاية المُغالي لزَلْخُ غَلوَةُ سَهمٍ »
والصواب (والزَّلْخُ) .

(وفى مادة — ج د د — ج ٤ آخر ص ٧٨) « وبه سمت المدينة التى

عند مكة جُدَّةَ » والصواب (سُمِّيَت) وهو ظاهر . نعم يصح (سُمَت) إن
جعلناه من سُمِيَ مجهول سَمَّاهُ يَسْمُوهُ بمعنى سَمَّاهُ ثم أجريناه على لغة طيِّىء بأن
نفتح عينه ليصير (سُمَا) لأنهم يكرهون مجيء الياء المتحركة بعد كسرة فيفتحون ماقبلها
لتنقلب ألفاً فيقولون فى مثل رَضِيَ مبنيًّا للمعلوم رضا وفى رُضِيَ المجهول رُضَا قال
شاعر منهم

نستوقد النَّبْلَ بالحضيض ونصطاد نفوساً بُنَتْ على الكرَم

أراد بُنِيَتْ . الا أن كلّ هذا تكلف ظاهر لاداعى له وما يجوز لطيِّىء أو لغيرهم
لايجوز التعبير به فى كتب اللغة ولكن يؤتى به لبيانه وشرحه لأنها انما وضعت
لتوضيح المشكل وتفسير المستغلق لا للإغراب باللغات .

(وفى مادة — ج ع د — ج ٤ ص ٩٥) رُوِى قول الراجز

« قد تيَّمتنى طِفلَةٌ أملود * فاحم زَيَّنَهُ التَّجعيد »

وضبط (طفلة) بكسر الطاء والصواب فتحها لان المراد هنا المرأة الرَّخْصَة الناعمة
لاالتى فى سنّ الطُّفولة . (١)

(وفى مادة — ج و د ج ٤ ص ١١١) رُوِى للفرزدق

« قوم أبوهم أبو العاصى أجادَهُمُ * قَرْمٌ نَجيبٌ لجدّاتٍ مَناجِيبِ »

---

(١) أورد علينا بعض الادباء أن « الطفلة بالكسر تطلق على الانثى الى البلوغ كما فى المصباح ولا مانع من تشبها قبيل البلوغ فلا وجه لعد الكسر خطأ » . ونقول نعم لامانع من ذلك ولكن لايخفي مافيه من التكلف والبعد عن مرامي الشعراء فى التغزل اللهم الا اذا كان هناك مايدل على أن القائل كان يتعشق طفلة صغيرة لهج بها فى شعره. وبعد فلا نخال هذه الكسرة الا خطأ من الناسخ جرى فيه على ماجرى عليه فى مادة (ع ط ر — ص ٢٥٩) فى قول الشاعر

علق خوداً طفلة معطاره ايك أعنى فاسمعي ياجاره

فانه ضبطها أيضاً بكسر الطاء وهو ظاهر البطلان لانهم فسروا الخود بالفتاة الشابة وقد جاء فى المصباح أن الشباب من قبل الكهولة .

وضُبط (الجدّات) بفتح التاء كأنهم توهّموه ممنوعا من الصرف والصواب كسرها مع التنوين .

(وفى مادة — س أ د — ج ٤ ص ١٨٤) رُوى لبعضهم

« لم تَلْقَ خَيْلٌ قبلها مالَقيَتْ * من غِبِّ هاجرةوسير مُسْأدِ »

وضُبط (لقيت) بثلاث فتحات ثمّ جاء بعده « أراد لَقِيَتْ وهى لغة طيّىء » .
قلنا المراد بلغة طيّىء أنهم يقولون فى مثل لَقِيَهُ يلْقاه لقاهُ يلْقاه كما تقدّم الكلام عليها قبل هذا لا أنهم ينطقون بالفعل على مارُسم به فى البيت . ومن المعلوم أنّ الفعل الناقص اذا كان بالالف واتّصلت به تاء التأنيث سقطت ألفه فيقال فى مثل رَمَى وغَزَا رَمَتْ وغَزَتْ فالصواب فى البيت (ماقد لقَتْ) كما رُوى فى مادة (ل ق ى — ج ٢٠ ص ١٢٠) وبه يستقيم الوزن .

(وفي مادة — س ن د — ج ٤ ص ٢٠٥ س ١٨) « والسَّنَدُ مُثقَّلٌ سنود القوم فى الجبل وفى حديث أُحُد رأيت النساء يُسْنِدْنَ فى الجبل أى يُصعِّدْن ويروى بالشين المعجمة وسنذكره » . والمراد بالمثقّل المشدّد كما لايخفى وليس فى لفظ (السَّند)حرف مشدّد الا السين وهى لاتكون إلاّ مشدّدة متى سبقتها أداة التعريف لانها من الحروف الشمسيّة وحكمها معلوم ولانرى أحداً يُعنى بالنصّ على مثلها بل أحرِ بأن يكون النص هنا مدعاة للاضطراب فى ضبط الكلمة اذ قد يتبادر أن التشديد فى غير هذا الحرف فيقع الاشكال . ومثل هذا وإن كان خارجا عما نتعرّض له وليس مقصوداً بالذات من ذكره هنا الا أنه شيء عرض فقلنا فيه بما ظهر لنا . ولا ندرى عمّن نقل المؤلف هذه الجملة أمّا الحديث ومابعده فنقول من نهاية ابن الاثير والمتبادر من قوله « ويروى بالشين المعجمة وسنذكره » أنه مذكور فى (ش ن د) مع أن هذه المادّة لاوجود لها فى الكتابين ولا فى كتب اللغة التى بأيدينا ولكن الذى ذكره الامام السيوطىّ فى مختصر النهاية عند الكلام على (سند) أنّ الرواية الاخرى فى الحديث (يشتددن) أى من الشدّ بمعنى الإسراع فى المشى . وبمراجعة باب الشين من النهاية وجدنا فيه مانصّه .

« وفى حديث أحُد حتى رأيتُ النساء يشتدِدْن فى الجبل أى يَعْدُون هكذا جاءت اللفظة فى كتاب الحُمَيْدىّ . والذى جاء فى كتاب البُخارىّ يَشْتَدَّنَ هكذا

جاء بدال واحدة والذى جاء فى غيرها يشتدِدْن بالسين المهملة والنون أى يُصْمِدْن فيه فان صحت الكلمة على مافى البخارىّ وكثير مايجىء أمثالها فى كتب الحديث وهو قبيح فى العربيّة لانّ الادغام إنما جاز فى الحرف المضعّف لمّا تسكّن الاوّل وتحرّك الثانى فامّا مع جماعة النساء فانّ التضعيف يظهر لانّ ماقبل نون النساء لا يكون الاّ ساكنا فيلتقى ساكنان فيحرّك الاوّل وينفكّ الادغام فتقول يَشْتَدِدْنَ فيمكن تخريجه على لغة بعض العرب من بكر بن وائل يقولون رَدَّتُ ورَدَّتَ ورَدَّنَ (١) يريدون رَدَدْتُ ورَدَدْتَ ورَدَدْنَ قال الخليل كأنّهم قدّروا الادغام قبل دخول التاء والنون فيكون لفظُ الحديث يَشْتَدّن » انتهى .

وقد نقل صاحب اللسان هذه العبارة بنصّها فى مادّة (ش دد — ج ٤ ص ٢٢٠) إلاّ أنّ ضبط بعض الكلمات وقع مخالفا لما فيها فضبطوا (يَشْتَدْنَ) فى الموضعين هكذا باسكان الدال المخفّفة كما ضبطوا (رَدْتُ) وما بعده بالاسكان والتخفيف أيضاً والكلام فى ذلك هو المقصود من كلّ ما تقدّم فنقول .

المفهوم من عبارة ابن الاثير أنّ الدال فى كلّ ذلك مشدّدة مفتوحة بدليل تصريحه بقبحه فى العربيّة لاجتماع الادغام مع ضمير الرفع المتحرّك الى آخر ما ذكره ولو كانت الدال ساكنة مخففة كما ضُبطت فى اللسان لكان الفعل على بابه مع الضمير ولم يكن هناك وجه للاستقباح . وكأنّ المصحّح اغترّ بقوله « يشتدن هكذا جاء بدال واحدة » فظنّه نصّاً على حذف إحدى الدالين ولم يفطن لما جاء بعده فى العبارة فوقع فى هذا الضبط . ويعضّد ماذكرنا قول الامام ابن مالك فى التسهيل « والادغام قبل الضمير لغة (٢) » وقول أبى حيّان فى شرحه « قوله لغة هى لغة ناس من بكر بن وائل يقولون رَدَّنَ ومَرَّنَ ورَدَّتُ وهذه لغة ضعيفة كأنّهم قدّروا الادغام قبل دخول النون والتاء فابقوا اللفظ على حاله عند مادخلتا . وحكى بعض الكوفيّين فى هذا رَدَّنَّ يزيد نونا ساكنة قبل نون الاناث ويدغمها فيها لانّ نون الاناث لا يكون ماقبلها الاّ ساكنا وكأنّه حافظ على بقاء الادغام فزاد هذه النون » انتهى . وقال الدمامينىّ « وبعضهم يزيد ألفاً فيقول رَدَّاتُ وهو فى غاية الشذوذ » انتهى أى بزيادة الالف قبل تاء الضمير كما فى شرح التسهيل لعلى باشا . وقد تكلّم سيبويه على هذه اللغة فى باب اختلاف العرب فى تحريك الآخر الخ من الكتاب (ج ٢ ص ١٦٠ من النسخة المطبوعة ببولاق) .

---

(١) ضبطت هذه الكلمة فى كتاب النهاية المطبوع بمصر بضم أولها وهو تحريف ظاهر .
(٢) فى بعض نسخ التسهيل لغية .

(وفى مادة — ص ي د — ج ٤ ص ٢٤٩ س ٨) « وقد يقع الصَّيدُ على التصيد نفسه تسميةً بالمصدر كقوله تعالى لاتقتلوا الصَّيد وأنتم حُرُم » . وضُبط (الصَّيد) بكسر أوّله والصواب فتحه لانّ مصدر صاد مفتوح الاوّل قياسا وحسبك استشهاده بالآية الكريمة وهو فيها مفتوح .

(وفى مادة — ط ر د — ج ٤ ص ٢٥٨) « والطَّرِيدَةُ لُعْبة الصِّبيان صبيانِ الاعراب يقال لها المَأسَةُ والمَسَّةُ وليست بثبت وقال الطِّرِمّاح يصف جواريَ أدركن فترفّعن عن لَعِب الصغار والاحداث

قَضَتْ من عِتاقٍ والطَّرِيدَةِ حاجةً فهُنّ الى لَهْوِ الحديث خُضُوع »

ورُوِى (عِتاق) بالنون والقاف والصواب (عَياف) بفتح أوله وبالمثناه التحتيّة والفاء وهى لُعْبة أخرى للصبيان قال عنها صاحب القاموس « والعَياف كسحاب والطريدة لُعبتان لهم أو العَياف لعبة النُّميصاء » . وقال المصنف فى (ع ى ف — ج ١١ ص ١٦٨) « عَياف والطريدة لعبتان لصبيان الاعراب وقد ذكر الطرمّاح جوارى شبَبْن عن هذه اللُّعَب فقال قضت من عَياف والطريدة » الخ وحسبنا به دليلا على ماذكرنا . والذى فى مادة (ط ر د) من شرح القاموس (عيان) بالمثنّاة التحتيّة والنون ولم يجر مصحّحه هنا على عادته فى متابعة ما فى اللسان بل تنبّه للخطأ فى كليهما فكتب على الحاشية ما نصّه « قوله عيان كذا بالنسخ وفى اللسان عناق وهما تصحيف والصواب عياف كما فى التكملة » ثمّ نقل عبارة القاموس.

(وفى مادة — ع ب د — ج ٤ ص ٢٦٦ س ١٧) ضُبط (عَدِىّ بن زيد العَبَّادىّ) بفتح العين وتشديد الباء والصواب (العِبَادىّ) بكسر أوّله وتخفيف الباء . والعجب من الوقوع فى هذا الخطأ بعد أن مرّ على المصحّح فى (ص ٢٦٢) من هذه المادّة « والعِبَاد قوم من قبائل شتّى من بطون العرب اجتمعوا على النصرانيّة فأنفوا أن يتسمّوا بالعبيد وقالوا نحن العِباد والنسب اليه عِبَادىّ كأنصارىّ » الى أن قال « ومنه عدىّ بن زيد العِبادىّ بكسر العين » . قلنا ويؤيّد ما ذكره المصنف ماجاء فى كتاب الاشتقاق لابن دُرَيد . وقد ضبطوه فى مادة (ح ج ل — ج ١٣ ص ١٥٣) كما ذكرنا بالكسر والتخفيف ولكنّه جاء فى مادّة (خ ن ق) من القاموس مضبوطاً بالقلم بالضبط الاوّل وكأنّهم اعتمدوا فى فتح العين على نصّ الجوهرىّ فى

الصحاح وهو شئٌ خطّأه فيه الصاغانيّ وابن خلّكان والمصنّف نقلا عن ابن برّيّ وصاحب القاموس وشارحه والبغداديّ في خزانته (ج ٢ ص ٣٧٠) ولم يستطع صاحب الوشاح الانتصار له الاّ بقوله «أمّا العباد بمعنى القبائل فذكره صاحب الضياء بالكسر وذكره الجوهريّ بالفتح نصًّا وعند ابن فارس بالفتح شكلا» ورأيت على هذه المادّة من الصحاح في نسخة عندي عتيقة مقروءة كان معتمد شارح القاموس عليها في شرحه كما أثبته في آخرها بخطّه ما نصّه «حاشية بخطّ أبي زكرياء المعروف المحفوظ عِباد بكسر العين والنسبة عِباديّ» انتهى . أمّا تشديد الباء فلا معتمد لهم فيه فيما رأينا .

(وفي مادة — ع ق د — ج ٤ أوّل ص ٢٩٠) رُوِي لجرير

«تبولُ على القَتاد بناتُ تِيمٍ   مع العُفْد النَّوابحِ في الدِّيار»

وضُبط (تيم) بكسر أوّله والصواب فتحه لأنه إمّا أن يكون مُسَمًّى بالصفة المشبّهة أي بالتَّيْم بمعنى العبد أو بمصدر تامَهُ الحبُّ تيْماً وكلاهما مفتوح الاوّل (١)

(وفي مادة — ع ن ج د — ج ٤ ص ٣٠٤) رُوِي قول الشاعر

«غَدَا كالعَمَلَّسِ في خَدْلَةٍ   رُؤُوسُ العَظَارِيِّ كالعُنْجُدِ»

ورُوِي (خدلة) بالخاء المعجمة والدال المهملة وتاء التأنيث آخره وهو خطأ مفسد لمعنى البيت والصواب (حُذُلِهِ) بمهملة فمعجمة مضافا الى ضمير الغائب كما رُوي في مادّة (ع ظ ر — ج ٦ أول ص ٢٦٠) . ومعنى الحُذُل بضمّ أوّله وفتحه حُجْزة الإزار والقميص والعملس الذئب والعظاريّ ذكور الجراد والعُنْجد بضمّ العين والجيم الزبيب .

(وفي مادة — ف س د — ج ٤ أوّل ص ٣٣٣) «وفسّدَ الشئَ اذا أبارَهُ وقال ابن جندب

---

(١) أورد علينا بعض الادباء ان السج لا يتعين وان كان تعليله ظاهرا لما تقرر من ان الاعلام لا تعلل . ونقول نعم لا تعلل ان كان الضبط عن نص لا عن قلم الناسخ كما هنا . وما ورد من التيم في العرب مروى مفتح أوله ومطلق عما عللناه به وقد راجعنا ما بأيدينا من كتب اللغة ومشتبه الاسماء فلم نجد فيها أثرا للمكسور الاول ولم نرهم حالفوا الا في التيم وهم بطن من عافق فنصوا على ضبطه بالتحريك ولا كلام فيه هنا.

وقلتُ لهم قد أدركتكم كَتيبةٌ * مَفسَّدَةُ الأدبار مالم تُخَفَّرِ »

ثمّ قال المصنّف في تفسيره « أي اذا شدّت على قوم قطعَتْ أدبارهم مالم تخفّر الادبار أي لم تمنع » . وضُبط (مَفسَّدَة) بفتح الميم والسين وهو ضبط عجيب والذى يقتضيه ماقبل البيت وما بعده أن يكون بضمّ الاوّل وكسر السين لانهُ اسم فاعل من فسّدَ كما لايخفى .

(وفى مادة — ق د د — ج ٤ ص ٣٤٣) رُوى قول الشاعر

« كَسَبْتُ اليماني قدّه لم يُجرَّدِ »

ورُوى (كَسَبْتُ) هكذا على أنه فعل ماض مسند لضمير المتكلّم والصواب (كَسِبْتِ) على أن الكاف للتشبيه والسبت بالكسر الجلد المدبوغ وهو مضاف لليماني وضُبط (قدّه) بالنصب والصواب رفعه على أنه مبتدأ خبره لم يجرّد. وصدر هذا العجز

وخدٌّ كقرطاس الشآمي ومِشْفَرٌ

والبيت لطَرَفة بن العبد يصف به ناقته فيقول ولها خدّ كالقرطاس في نقايته ولها مشفر طويل كانه من نعال السِّبْت وذلك مما تُمدح به الابل .

(وفي مادة — ق ص د — ج ٤ ص ٣٥٥) رُوى لبعضهم

« اذا بَرَكَتْ خَوَّتْ على ثَفَناتها * على قصبٍ مثلِ اليَراع المُقَصَّدِ »

وضُبط (ثفناتها) بفتح الفاء والصواب كسرها جمع ثَفِنة بكسر الفاء بنصّ القاموس وهى من البعير الركبة وما مسّ الارض من كِرْكِرَتِه وسَعْدَاناته وأصول أفخاذه . وقد تكرر ضبط هذه اللفظة بالكسر كما ذكرنا فى مادة (ث ف ن — ج ١٦) ومادة (خ و ى — ج ١٨) .

(وفي مادة — ق ي د — ج ٤ ص ٣٧٤) رُوى لامرىء القيس

« وقد أغتدِي والطيرُ فى وكناتها * بمُنجَرِدٍ قيدِ الاوابد هيكل »

وضُبط (قيد) بالتنوين والصواب حذفه للاضافة واقامة الوزن.

(وفي هذه المادة ص ٣٧٥ س ٢٠) ضُبط (اللَّثات) بفتح أوله والصواب كسره وهو جمع لِثَة بالكسر لمغرز الاسنان وقد اشتهر على الالسنة فتح أولها وهو خطأٌ ينبغي التنبه له . وفى تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدىّ

مايدلّ على أن هذا الخطأ كان شائعا قبل الآن ومقرونا بخطأ آخر وهو تشديد الثاء فقد نقل عن تقويم اللسان لابن الجوزيّ وتثقيف اللسان للصقلّيّ مانصه واللفظ للأخير « ويقولون للحم الاسنان لثّة والصواب لِثَة بتخفيف الثاء وكسر اللام » .

(وفى مادة — ل هـ د — ج ٤ ص ٣٩٩) رُوى لطرفة

« بَطيءٌ عن الجُلَّى سريعٌ إلى الخَنَى * ذَليلٌ بأجماع الرجال مُلَهَّدُ »

برفع هذه الصفات كلها والصواب جرّها لانها صفات لمجرور ذكر فى بيت قبله وهو قوله :

ولا تجعليني كامرىء ليس همُّه * كهمّي ولا يُغني غنائي ومَشهَدِى

ولا معنى للرفع على القطع لأنه يؤدى الى رفع القافية وقوافى القصيدة مجرورة الا اذا أتبعنا النعت الأخير بعد قطع ماتقدّمه ولا يخفى عدم جوازه على الصحيح . على أنّ مثل هذا الاختلاف لو كان مرويًّا فى البيت ماسكت عنه رواة المعلّقات وشرّاحها وهم يُعْنَوْن بالنصّ على ماهو أقرب منه وأوضح .

فان قيل لو جرينا على ماذكرتم فى كلّ بيت يُروى فذًّا لاحتجنا فيه الى معرفة الرواية أوالوقوف على ماقبله أو بعده وهو مايكاد يكون مستحيلا علينا فى أغلب شواهد اللسان وغيرها . قلنا إنّما نقول بذلك فيما عُرف وجهه أمامالم يعرف فلاحرج فيه متى احتملته قواعد العربيّة . وانّك لو تتبّعت موادّ اللسان لرأيت من تدقيقهم فى مثله مايقضى بالعجب و يحكم لك بما ذهبنا اليه فمنه مارُوى لأبى ذؤيب فى مادة (ك و ر — ج ٦ ص ٤٧١)

ولا مشبٌّ من الثيران أفرده * عن كَوْره كثرةُ الإغراء والطَّرَدِ

فانّه يصحّ فيه جرّ الطرد عطفا على الإغراء و رفعه عطفا على كثرة ولكنّ المصنّف نقل عن ابن برّى[1] أنه خطأ من رواه بالجرّ لان أوّل القصيدة

تالله يَبقى على الايام مُبتَقِلٌ * جَوْنُ السَّراةِ رَباع سِنُّهُ غَرِدُ

وهو عين مافعلناه فى بيت طَرَفة . ومنه مارُوى فى مادة (ش خ م — ج ١٥ ص ٢١٢)

---

(١) ما ينقله المصنف عن ابن برى ردا على الصحاح للجوهرى من حاشيته المسماة التنبيه والايضاح عما وقع فى كتاب الصحاح وصل فيها الى مادة (و ق ش) فقط ومات قبل اتمامها فأتمها الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الانصارى البسطى ولكن المصنف يسند لابن برى كل ماينقله عن هذه الحاشيه سواء كان من الاصل أو من التتمة كما سيمر بك فاعرفه فانى لم أجد أحدا تنبه له . وفى نسخ كشف الظنون ان اسم الحاشية التنبيه والايضاح .

ولثةٌ قد تبينتْ مُشحَّمهْ

برفع لثة وقول المصنف نقلا عن ابن بَرّيّ إنّ الصواب إنشاده ولثةً بالنصب لأن قبله (لمّا رأت أنيابه مُشلَّمهْ) . ومثله ماروى فى مادة (غ و ق — ج ١٢ ص ١٦٩ للقلاخ بن حزْن

مُعاودٌ الجُوعِ والإملاقِ يَغضَبُ إن قال التراب غاقِ

أبعدَ كَنّ الله من رياقِ

برفع (معاود) وقول المصنف نقلا عن ابن برّيّ إن صواب إنشاده معاوداً للجوع لأنّ قبله

أنقذ هداك الله من خناقِ وصعدةَ العاملُ للرُّستاقِ

أقبلَ من يثرب فى الرفاقِ معاوداً للجوع والإملاقِ

ويشبهه فى تدقيقهم ماروى الفرزدق فى مادة (م ض ح — ج ٣ ص ٤٣٦)

وأمضحتَ عِرضى فى الفلاة وشِنتَنى وأوقدتَ لى ناراً بكلّ مكان

وقول المصنف نقلا عن ابن برّى أيضاً إنّ صواب إنشاده وأمضحتِ بكسر التاء لأنه يخاطب النَّوار امرأته وقبله

ولو سُئلتْ عنّى النَّوارُ ورَهطها إذاً لم تُوارِ الناجذَ الشفتانِ

لعمرى لقدْ رَقَّقتِنى قبل رِقّتى وأشعلتِ فىّ الشيبَ قبل أوانِ

ومثله ماروى لليلى الأخيلية فى مادة (ق ب ل) — ج ١٤ ص ٥٨)

ولمّا أن رأيتُ الخيل قُبْلاً تُبارى بالخدود شَبا العَوالى

بضم التاء من رأيت وقول ابن برّى إنّ الصواب فتحها لأنها قالته فى فائض بن أبى عقيل وكان قد فرّ عن تَوْبة يوم قتل وبعده

نَسيتَ وِصالَهُ وصدَدتَ عنه كما صدّ الأزَبُّ عن الظِلالِ

بل قد رأيناهم لا يسكتون عمّا فى أوله الفاء أو الواو إن وقعت إحداهما موضع الاخرى كما فعلوا فى مادة (ض ل ل ج ١٣ ص ٤٢٠) بقول الأسود بن يعفُر

وقبلَ مات الخالدان كلاهما عميدُ بنى جحْوانَ وابن المُضلَّلِ

فقد نقل المصنف عن ابن برى أنّ صواب إنشاده بالفاء لأنّ قبله

فان يك يومى قد دنا وإخالُهُ كواردةٍ يوماً الى ظِمْءِ مَنهَلِ

ومثله فى وقوع الواو مكان أو ماروى فى مادة (ح ز ب — ج ١ ص ٣٠٠) لأمية ابن أبى عائذ الهُذلىّ

أوٓ اصحَمَ حامٍ جَراميزَه   حَزابِيَةٍ حَيَدَى بالدِّحالِ

فقد رواه الجوهريّ في صحاحه (وأصْحَمَ حام جراميزه) ونقل المؤلّف عن ابن برى أنّ صوابه (أوٓ اصحم) لأنّه معطوف على جَمَزَى في بيت قبله وهو

كأنّى ورَحْلِى إذا زُعْتُها   على جَمَزَى جازئٍ بالرِّمال

وهو كثير في الكتاب نجتزئ عنه بما ذكرنا .

(تتمة) وقفت في مسائل أبي عبدالله محمد بن محمد بن اسماعيل الأندلسيّ المعروف بالراعي المسماة بالأجوبة المرضيّة عن الاسئلة النحويّة على فائدة مستطرفة في قطع النعت تعضّد ماذكرنا من امتناع الاتباع بعد القطع فاحببت إيرادها برمّتها استجماما لنفس المطالع بما فيها من مستملح التقول قال

« المسألة السادسة والعشرون سأل بعض الفضلاء لِمَ جاز في باب النعت القطع بعد الاتباع ولم يجز الاتباع بعد القطع . والجواب انّ قطع النعوت أبلغ في المدح والذم أو البيان أونحوها من الإتباع اعتباراً بتكثير الجمل ولاسيما القطع الى الرفع فانّ الجمل الاسميّة لها شرف على غيرها ولولا ذلك ما ارتكبوا فيه الخروج من خفض الى رفع ونحوه وذلك نحو قولهم مررت بزيد الفاضلِ الكريمُ بخفض الفاضل ورفع الكريم وهذا غاية في بُعد الحركتين . والإتباع بعد القطع يلزم منه الرجوع عن قصد الكمال الى النقص وأيضا فانّ العرب اذا انصرفت عن الشيء لاتحبّ العودة اليه .

قال شيخ شيوخنا الاستاذ أبو عبدالله محمد بن الفخار الشهير بالبيريّ [1] الغرناطيّ في شرحه على الجمل المانع من الإتباع بعد القطع ماصرّح به الشاعر في قوله

اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد   اليه بوجه آخر الدهر ترجع

فكان من طباع العرب وعلوّ همّتها اذا انصرفت عن الشيء لم تعد اليه جعلوا لذلك ألفاظهم جاريه على حدّ معانيهم .

وقال أحد نحاة قرْطبة وأدبائها المانع من ذلك مايلزم عليه من سفْل بعد تصعّد وقصور بعد كمال . بيان ذلك أنّ القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتباع ولولا ذلك المعنى

---

(١) البيري هكذا في عدة نسخ من مسائل الراعي وهوكذلك في نسخه الاحاطة المطبوعة بمصر (ج ١ ص ٣١٣) في ترجمة حبيب بن محمد والذى بها « الاستاد امام الجماعة وسيبويه الصناعة أبو عبد الله بن الفخار المعروف البيرى » وهو في ترجمة الشاطبي الملحقة بكتاب الموافقات طبع تونس بالالبيري وكلاهما صحيح على مايؤخذ من القاموس وشرحه في الكلام على (البيرة) أي في فصل اللام من باب الراء .

ماذهب به ذلك المذهب البعيد وهذا بين إن شاء الله تعالى .

(حكاية لطيفة) تتعلق بما نحن فيه كنت قاعدا بمسجد قيسارية غرناطة أدامها الله للاسلام وعمّره بذكره انتظر شيخنا أبا الحسن علىّ بن محمد بن سممت (١) الاندلسى الغرناطى رحمه الله تعالى مع جماعة من فضلاء طلبته وصدورهم وكنت على ما أنا عليه الآن أصغرهم سنًا وأقلهم علماً واذا برجل قد دخل علينا فيه فسأل عن مسألة فقهية نصها ان اماماً صلّى بجماعة جزءًا من الصلاة فغلب عليه الحدث فخرج ولم يستخلف لهم من يتمّ بهم الصلاة فصلّى كلّ منهم جزءًا منفرداً ثمّ إنهم بعد ذلك استخلفوا من أتمّ بهم باقى تلك الصلاة فهل تكون صلاة هؤلاء صحيحة أم باطلة وتلزمهم الاعادة . فلم يكن عند أحد من الحاضرين فى المسألة نقلٌ فسكتوا عن جوابه فقلت لهم أنا أجاوبه فيها بمسألة نحوية فلمّا سمعوا كلامى ضحكوا وظنّوه مزحاً منى وقالوا هات الجواب النحوىّ فى المسألة الفقهية فقلت لهم الذى يظهر لى أنّ صلاة هؤلاء باطلة لانهم أتبعوا بعد أن قطعوا والإتباع بعد القطع ممتنع عند النحاة فصلاة هؤلاء فاسدة تجب إعادتها . فاستظرفها منى جميع من حضر لصغر سنى وأخبروا شيخنا المذكور فأعجبه بها غاية وكان رحمه الله تعالى يفرح لطلبته اذا صدر منهم مايوجب تعظيمهم ولم يردها . ثمّ طلبنا نصًّا فيها على مذهب مالك رحمه الله تعالى فلم نقف عليه ولو ألفيناه كان أتمّ فى الحسن . وقد يقال بفسادها من قول الشاعر المتقدّم فيكون الجواب عنها نحويًّا وشعريًّا . والبيت المذكور من قصيدة تُروى عينيّةً وتروى لاميةً وممّا أحفظه منها

وكنتُ اذا ما صاحب رام خلّتى	وبدّل سوءًا بالذى كنت أفعل
قلبت له ظهر المِجَنّ ولم أدُمْ	على ذاك الاّ ريثما أتحوّل
اذا انصرفت نفسى عن الشئ لم تكد	عليه بوجه آخر الدهر تُقبل »

انتهى كلامه بنصه .

(١) ترجمه الشيخ احمد بابا فى نيل الابتهاج ولم يذكر وفاته ورسم (سممت) بالتاء المبسوطة كما هنا فى النسخة المطبوعة بفاس وضبط فيها بالقلم بفتح السين وسكون الميم ورسم بعقد التاء فى نسخة هذا الكتاب المطبوعة بمصر بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٩ — ١٣٣٠ حتى فى ترجمته الا فى موضع واحد (ص ٣١٣) فانه رسم فيه بالتاء المبسوطة . وقد نقل هذه الحكاية الشيخ احمد بن محمد المدنى فى رسالة له اسمها صلة السكلة بأطاريف النسلة وهى عندنا مخطوطة ورسم فيها (ابن سممت) بالمبسوطة ولم أقف فيه على نص .

وللنحاة طرائف فى أمثال هذه الفتوى أذكر منها ما رواه أبو مسلم فى مجالسه عن أبى عمر الجرمىّ انه كان يقول انا منذ ثلاثون سنة أفتى الناس فى الفقه من كتاب سيبويه فسئل مرّة وفى مجلسه جماعة من الفقهاء عن رجل سها فى الصلاة فسجد سجدتى السهو فسها فقال لا شئ عليه فقيل له من أين أخذت ذلك قال من باب الترخيم لانّ المرخّم لا يرخّم . وفيها أيضا انّ الفرّاء سئل هذه المسألة فقال لا شئ عليه لانّ الاسم اذا صغّر لا يصغّر مرّة أخرى .

(وفى مادة — هـ د د — ج٤ص ٤٤٣) رُوى لابى ذُؤَيب

« يقولوا قد رأينا خَيرَ طِرْفٍ بزقيه لايُهَدُّ ولا يَخيبُ »

ورُوى (بزقيه) هكذا بالهاء وبغير ضبط وكتب المصحّح بالحاشية « قوله بزقيه كذا بالاصل وهو غير مستقيم فحرّر » . قلت أعاد المصنّف هذا البيت فى مادة (ز ق و ج ١٩) شاهدا على أن (زَقْيَة) اسم موضع ولم ينصّ على ضبط فيها بل ضُبطت بالقلم فقط بفتح فسكون وهو موافق لما نصّ عليه البكرىّ فى معجم ما استعجم الاّ أنه حكى اختلافا بين الرواة فى هذه اللفظة فقال فى الكلام على (رَنْيَة) اختلف الرواة فى بيت أبى ذؤيب

اذا نزلت سَرَاةُ بنى عَدِىٍّ فسلهُمْ كيف ماصعهم حَبيبُ
يقولوا قد وجدنا خير طرف برَقْيَةَ لايهدّ ولا يخيبُ

فرواه أبو علىّ برَقية بالقاف ورواه السُّكَّرِىّ برَنْية بالنون ورواه النَّجيرَمىّ بزَقية بالزاى والقاف ورواه ثعلب برَقْبة بالرآء المهملة والقاف والباء المعجمة بواحدة انتهى كلامه وذكره لايخلو من فائدة .

(وفى مادة — ب ص ر — ج ٥ ص ١٣٢) رُوى لتوبة

« وأُشرِفُ بالغَوْرِ اليَفاعِ لعلّنى أرَى نارَ لَيلى أو يرانى بَصيرُها »

ورُوى (بالغور) بفتح الغين المعجمة وهو خطأ لانّ معناه المنخفض من الارض ومعنى اليفاع المرتفع منها والشئ لايكون منخفضا مرتفعا فى آن كما أنّ الإشراف لايكون الا من المكان المرتفع فالصواب (بالقُور) بضم القاف جمع قارَةٍ للجُبَيل الصغير وبه رُوى البيت فى موضعين من أمالى القالى (ج ١ ص ٨٨ وص ١٣١) من النسخة المطبوعة ببولاق .

(وفى مادة – ب ك ر – ج ٥ ص ١٤٥) رُوى لابى ذؤيب الهذلى

« وإنّ حديثاً منكِ لو تبذُلينَهُ جَنى النَّحلِ فى ألبان عُوذٍ مَطافِلِ

مطافيلِ أبكارٍ حديث نِتاجُها تُشابُ بماءٍ مثل ماءِ المفاصلِ »

ورُوى (عود) بالدال المهملة والصواب بالذال المعجمة جمع عائذ للناقة الحديثة النتاج وهو فاعل بمعنى مفعول لأنّ ولدها يعوذ بها . وضُبط (مطافيل) مجرورا بالكسرة والصواب جرّه بالفتحة لانه غير مصروف لصيغة منتهى الجموع وانما كسر (مطافل) فى البيت الاول للضرورة وليس (مطافيل) مضافا لابكار بيصرف للاضافة بل هو بدل من (عوذ) وما بعده صفتان له . وضُبط (بماءٍ) غير منوّن والصواب تنوينه وهو ظاهر .

ومعنى البيتين إنّ حديثك كأنه العَسَل ممزوجاً بألبان الإبل الحديثة النتاج وهذه الألبان مَشوبة بماء فى غاية الصفاء وإنما اختار ألبان العُوذ لأنها أطيب وكلّما عتق لبنها تغيّر . وفى تفسير ماء المفاصل قولان أحدهما أنه أراد بالمفاصل ما بين الجبلين وماؤها ينحدر عن الجبال فلا يمرّ بطين ولا تراب فيكون صافياً والثانى أن ماء المفاصل هنا شئ يسيل من المفصلين اذا قُطع أحدهما من الآخر شبيه بالماء الصافى .

(وفى مادة – ث و ر – ج ٥ ص ١٧٩ س ٢٠)« وقالوا ثَوْرَة رجال كثَروَة رجال قال ابن مقبل

وثَوْرَةٍ من رجالٍ لو رأيتَهم لقلتَ إحدَى حِراجِ الجَرِّ من أُقُرِ

ويُروى وثَرْوَةَ » . وضُبط (ثورة) بفتح آخره والصواب ضبطه بتنوين الجرّ لأنه اذا وقع فى البيت مكان (ثورة) كان مجرورا بواو ربّ وليس هو ممنوعا من الصرف فيجرّ بالفتحة .

(وفى مادة – ج ر ر – ج ٥ ص ١٩٨) رُوى لعنترة

« وآخرُ منهم أجْرَرْتُ رمحى وفى البَجَلىّ مَعْبَلَةٌ وَقيعُ »

فتح أول (معبل) واضافته الى ضمير الغائب ولا معنى له هنا وانما هو(مِعْبَلَةٌ) بكسر الاول وبتاء التأنيث وزان مكنسة بنص القاموس وهو نصل طويل عريض ذكره المؤلف فى (ع ب ل – ج ١٣ ص ٤٤٨) واستشهد عليه هناك بعجز هذا البيت .

وبه فسّره أيضاً الاعلم الشنتمرىّ فى شرحه لديوان عنترة وقال وقيع فعيل بمعنى مفعول فلذلك حذف الهاء انتهى .

وضُبط (البَجَلى) بفتح الجيم على توهّم نسبته لبَجِيلة بفتح فكسر والصواب إسكان جيمه لأنّ المراد رجل من بَجْلة بفتح فسكون حىّ من بنى سُلَيم كما فى شرح الاعلم وحسبك قول المصنف فى (ب ج ل — ج ١٣ ص ٤٩) « وبَجْلَة بطن من بنى سُلَيم والنسبة اليهم بَجْلى بالتسكين » ثم استشهاده عليه بالبيت . بل حسبك ما ذكره أبو القاسم علىّ بن حمزة البصرىّ فى التنبيهات على أغاليط الرواة فقد نقل عن أبى حاتم السجستانىّ ما نصّه « قال سأل سائل الأصمعىّ يوما ونحن عنده بفناء دار محمد بن سليمان بالمِرْبد عن قول القائل

أجِرَّهُ الرُّمحَ ولا تُهالَهْ (١)

ما معناه فقال يقال أجْرَرْتُهُ الرمحَ اذا طعنه وترك الرمح فيه ألم تسمع قول عنترة

وآخر منهم أجررت رمحى وفى البَجَلىّ مِعْبَلَةٌ وقيع

فناداه أعرابىّ كان فى جانب الحَلْقة أخطأتَ ياشيخ إنما هو البَجْلىّ وما لعَبْس وبَجِيلة قال أبو حاتم فسألت الأعرابىّ عمّن أراد فقال أراد بَجْلة سُلَيم ثم كان الاصمعىّ لاينشده بعدُ إلا كما قال الاعرابىّ » انتهى .

قلنا هذه عبارة التنبيهات وفى تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدىّ نقلا عن التصحيف للعسكرىّ وكتاب حدوث التصحيف مانصّه والعبارة من الاخير « قال أبو عثمان أنشد الأصمعى قول عنترة

وآخر منهم أجررت رمحى وفى البَجَلىّ معبلة وقيع

فقال له كيسان تثبّتْ فى روايتك ياأباسعيد فقال كيف هو عندك ياأبا سليمان فقال وفى البَجْلىّ باسكان الجيم فقال الاصمعى النسبة الى بَجِيلة بَجَلى فقال من ههنا جاء الغلط لأن هذا منسوب الى بطنٍ من سُليم يقال لهم بنو بَجْلة فقبله منه » .

(وفى مادة — ج م ر — ج ٥ ص ٢١٦ س ١٥) عند الكلام على جمرات العرب « طفئت ضَبّة لانها حالفت الرَّبابَ » . وضُبط (الرباب) بفتح أوله والمراد به هنا خمس قبائل تجمّعوا فصاروا يداً واحدة ضَبّة وثَوْر وعُكْل وتَيْم وعَدِىّ فالصواب كسر أوله بنص صاحب القاموس والبغدادىّ فى الخزانة (ج ١ ص ٤٤٨)

(١) انظر الكلام على هذا الشطر فى مادة (هـ و ل) من اللسان .

وغيرهما . وقد ضُبط بالفتح أيضاً فى مادة (ث و ر — ج ٥ ص ١٧٨ س ٢٠) فليتنبّه له .

(وفى مادة ح ض ر — ج ٥ ص ٢٧٢ س ١١) « وإنّما أنذرتْ التاء لوقوع القاضى بين الفعل » الخ بضبط (أنذرت) بسكون التاء والصواب كسرها لالتقاء الساكنين .

(وفى هذه المادة — ص ٢٧٥ س ٩) « قال أبو عبيدة الحَضِيرة ما بين سبع رجال الى ثمانية » والصواب (سبعة) بتأنيث العدد مع المذكّر كما هى القاعدة .

(وفى مادة ح م ر — ج ٥ ص ٢٨٧ س ١٩) فى الكلام على المثل المشهور الحُسْنُ أحمر « وقيل كنى بالاحمر عن المشقّة والشدّة أى من أراد الحسن صبر على أشياء يكرهها » . ورُوى (صير) بالمثناة التحتيّة والصواب بالموحدة وهو ظاهر .

(وفى هذه المادة ص ٢٩٣) أنشد لعمرو بن أحمر

« تَملّوا البلادَ وَملّتْهم وأحرَقَهمْ ... ظُلْم السُّعاةِ وبادَ الماءُ والشَّجَرُ
إنْ لا تُدَارِكْهُمُ تُصبِحْ منازلُهم ... قَفْراً تَبِيض على أرجائها الحُمَرُ »

ورُوى (الشجز) هكذا بالزاى وصوابه بالراء وهو ظاهر أيضاً .

(وفى مادة خ ر ر — ج ٥ ص ٣١٧) رُوى للبيد

« مأخرة الثَّلَمُوتِ يرنأ فوقها ... قَفرُ المَرَاقِبِ خوفُها آرامُها »

وكتب المصحّح بالحاشية « البيت بالاصل هكذا بهذا الضبط » ونقول ليس فى البيت الا رواية (قفر) بالرفع والصواب نصبه على المفعوليّة ليربأ وبه رُوى فى مادة (ح ز ز — ج ٧ ص ٢٠١) والفاعل ضمير يعود على حمار الوحش المذكور فى الابيات قبله .

(وفى مادة خ ز ر — ج ٥ ص ٣١٩) رُوى لعُرْوَة بن الوَرْد

« والنّاشئات الماشيات الخَوْزَرَى ... كعُنْق الآرام أوْفَى أو صَرَى »

وضُبط (عُنْق) بسكون النون والصواب بضمّتين على اللغة الحجازيّة إقامةً للوزن لأنه غير مستقيم على الاوّل ويكون على الثانى بخبل مستفعلن ليصير مُتَعِلُنْ فينقل الى فَعِلَتُنْ .

(وفى مادة — د و ر — ج ٥ ص٣٨٧ س١٤) « ودَيْر النصارى أصله الواو والجمع أدْيار والدَّيْرانِيُّ صاحب الدير » . ورُوى (الدايرانىّ) بالالف بعد الدال واسكان الياء التى بعدها وهذا لا يكون لانّ الالف ساكنة أيضاً ولا يجوز اجتماع الساكنين . على أننا لم نقف على نص فى تحريك الياء فنحمله على الشذوذ فى النسب فلم يبق إلا أن تكون هذه الالف زيادةً سبق بها قلم الناسخ ويؤيد ذلك كون المؤلف أعاد هذه العبارة بنصها بعد سطرين فى مادة (د ى ر) ورُوى فيها (الدَّيْرانى) بغير ألف بعد الدال وكذلك جاء فى شرح القاموس .

(وفى مادة س ج ر — ج ٦ ص٨) رُوى قول لَبِيد

« مَسْجورةٌ مُتَحاوِرٌ أقلامُها »

ولا معنى لتحاور الاقلام هنا وصواب الرواية فى البيت

فتوسَّطا عُرْضَ السَّرِيِّ وصَدَّعا « مَسْجُورَةً متَجاوِراً قُلاَّمُها »

بالجيم فى (متجاورا) ونصب (مسجورة) على المفعولية لصدَّعا . يذكر عَيْرا وأتانا توسَّطا نهرا وصدَّعا ماعلى عينه من القُلاَّم المتجاور أى الكثير وهو ضرب من النبت وقيل هو القَصَب .

(وفى مادة ص ب ر — ج ٦ ص ١١١) رُوى لعمرو بن مِلْقَط

« ها إنَّ عَجزةَ أمِّهِ بالسفح أسفلَ من أُوارَهْ »

وضُبط (عَجزة) بفتح أوّله والصواب كسره لقول المصنّف فى مادة (ع ج ز — ج ٧) نقلا عن الصحاح « العِجزة بالكسر آخر ولد الرجل » . وحكى صاحب القاموس فيها الضمّ أيضاً ولم يزد شارحه سوى أنّ الضمّ نقله الصاغانىّ عن ابن الاعرابىّ . وقد ورد هذا اللفظ مضبوطا بالقلم بتثليث الاوّل فى فقه اللغة المطبوع عند اليسوعيّين فى بيروت سنة ١٩٠٣ م (ص ٢١ س ١) وقد أعيانى البحث عنه فلم أجد فيه سوى ما ذكرت .

(وفى مادة — ض م ر — ج ٦ ص ١٦٤) رُوى لعنترة

« انّى امرؤٌ من خير عبْسٍ مُنصِباً شَطْرى وأحمِى سائرى بالمُنصُلِ »

وضبط (مُنصِبا) بصيغة اسم الفاعل من أنْصَبَ ولا معنى له هنا وانما مراد الشاعر (المَنصِب) بفتح الاوّل أى الاصل والمرجع . قال العلاّمة الأعلم الشَّنْتَمَرِىّ فى

شرحه للديوان « المَنْصِبُ الاصل والحَسَب والمُنْصُلُ السيف يقول شطرى شريف من قِبَلِ أبى فاذا حاربت حَتَيْتُ شطرى الآخر من قبل أُمّى حتّى بصيره من الشرف مثل ماصار للشطر الاوّل » انتهى .

(وفى مادة ع ت ر — ج ٦ ص ٢١١) رُوِى للحرث بن حِلِّزة

« عَنَتاً باطلا وظلمـا كما تُعْـتَرُ عن حُجْرة الرَّبِيض الظباءُ » [1]

و رُوِى (عنتا) بالمثناة الفوقيّة والصواب (عنناً) بنونين وقد استدركه المصحح بما كتبه على مادّة (ع ن ن). وضبط (حُجرة) بضمّ الاوّل والصواب فتحه لانّ معناه هنا الناحية وبه ضبط فى (ر ب ض — ج ٩) و (ح ج ر — ج ٥) و (ع ن ن — ج ١٧)

(تتمة) ممّا يستحسن إيراده عن هذا البيت ماجاءَ فى المزهر انّ أباعمرو والشّيبانىّ اجتمع بالاصمعىّ فى الرّقّة فأنشده الاصمعىّ

عَنَناً باطلا وظلماً كما تُعْتَرُ عن حجرة الربيض الظباءُ

قال فقلت له إنما هو تُعْتَرُ من العتيرة والعَتْرُ الذبح فقال الاصمعىّ تُعنَز أى تُطعن بالعَنَزة وهى الحربة وجعل يصيح ويَشْغَب فقلت تكلّم كلام النمل وأصِبْ واللهِ لو نفخت فى شَبُّور [2] يهودىّ وصحت الى التنادى ما نفعك شىء ولا كان الاّ تعتر ولا رويته أنت بعد هذا اليوم الاّ تعتر فقال الاصمعىّ والله لا رويته بعد هذا اليوم إلاّ تعتر انتهى . قلت وكنت أتعجّب من مثل الاصمعىّ كيف يمادى فى الخطأ بعد ماوضح له الصواب حتّى رأيت أبا القاسم علىّ بن حمزة يقول عن هذا البيت فى كتاب التنبيهات على أغاليط الرواة إنّ الاصمعىّ كان يرويه تعنز بالنون والزاى ثمّ رجع الى تعتر ومثله فى مجالس أبى مسلم محمد بن احمد بن علىّ الكاتب .

---

(١) الربيض بفتح فكسر الغم يربضها المجتمعة فى مرابضها .

(٢) الشبور البوق قال السهيلى عند الكلام عليه فى الروض الانف (ج ٢ ص ١٩ طبع الخالية بمصر سنة ١٣٣٢) « قال الاصمعى للمفضل وقد نازعه فى معنى بيت من الشعر فرفع المفضل صوته فقال الاصمعى لو نفخت فى الشبور ما نفعك تكلم كلام النمل وأصب » انتهى فجعل العبارة من مقول الاصمعى فى قصة له مع المفضل الا انه لم يذكرها وقد ذكرها الصفدى فى كتاب تصحيح التصحيف وتحرير التحريف نقلا عن كتاب التصحيف للعسكرى وكتاب حدوث التصحيف وكتاب ماصحف فيه الكوفيون واللفظ للاخير ونصه « حدثنا الحرمازى قال صحف المفضل الضبي فى بيت أوس بن حجر فقال

وذات هدم عار نواشرها تصمت بالماء تولبا جدعا

فقال له الاصمعى تولبا جدعا وهو السيئ الغذاء فقال المفضل جدعا جدعا وصاح فقال له الاصمعى والله لو نفخت فى ألفى شبور ما كان الا جدعا ولا رويته بعدها الا جدعا وما تغنى الصياح تكلم كلام النمل وأصب » انتهى

(وفى مادة — ع ر ر — ج ٦ ص ٢٣٢) رُوى لابن أحمر

« تَرْعى القَطاةُ الخِمْسَ قَفُّورَها   ثمّ تَعُرُّ الماءَ فيمن يَعُرّ »

وضبط (يعرّ) بفتح الراء ولا وجه لنصب الفعل فضلا عن أنّه مخلّ بالوزن فالصواب إسكانها مع التشديد ويكون من الضرب الاول من السريع وهو المطوىّ الموقوف وأصله مفعولات فلما طُوِىَ بحذف رابعه الساكن وُقف بتسكين سابعه المتحرّك صار مَفْعُلاتْ فنقل الى فاعلان ويقابله فى البيت (مَنْ يَعُرّْ) باجتماع الساكنين وهو جائز فى الوقف . هذا عند من لا يرى لزوم الردف فى هذا الضرب .

أو إسكان الراء مع التخفيف وبه ضُبط فى مادّة (ق ف ر — ج ٦ ص ٤٢٤) ويكون من الضرب الثانى المطوىّ المكشوف أى المحذوف رابعه الساكن وسابعه المتحرّك فيصير مفعولات بذلك مفعُلا فينقل الى فاعلن . واعلم أنّ مثل هذا التخفيف جائز للشاعر فى القوافى الموقوفة على ماهو مقرّر فى العروض ومفصّل فى كتاب مايجوز للشاعر فى الضرورة لابى عبدالله محمد بن جعفر التميمى وموارد البصائر فيما يجوز من الضرورات للشاعر للشيخ محمد سليم والخصائص لابن جنّى . إلاّ أنه لايتأتّى ترجيح أحد الوجهين على الآخر الاّ بعد الوقوف على القصيدة التى منها البيت فاذا كان فيها ماهو من الضرب الثانى وجب التخفيف فى كلّ ما آخره مشدّد لتكون الابيات من ضرب واحد ألاَ تراهم كيف حكموا بتخفيف راء (أفر) فى قول امرئ القيس

لاوأبيكِ ابنةَ العامِرِىّ   لايدّعى القومُ أنّى أفِرّْ

لانّ فى القصيدة ماهو من الضرب الثالث من المتقارب ولو شدّدت الراء لكان البيت من الضرب الثانى ولا يجوز الجمع بينهما فى قصيدة واحدة . قال العلاّمة البغدادىّ نقلا عن كتاب الضرائر لابن عصفور عند الكلام على هذا البيت مانصّه « وقد خفّف عدّة قوافٍ من هذه القصيدة وإنما خفّف ليستوى له بذلك الوزن وتطابق أبيات القصيدة ألاترى أنه لوشدّد (أفر) لكان آخر أجزائه على (فَعُولْ) [1] من الضرب الثانى من المتقارب وهو يقول بعد هذا

تميم بن مُرٍّ وأشياعها   وكِندَةُ حولى جميعا صُبُرْ

(١) الذى فى خزانة البغدادي المطبوعة ببولاق : فعولن) باثبات النون فى آخره وهو تحريف لانه يصير بذلك من الضرب الاول لا الثاني المراد هنا .

وآخر جزء من هذا البيت (فَعُلْ) وهو من الضرب الثالث من المتقارب وليس بالجائز له أن يأتى فى قصيدة واحدة بأبيات من ضربين مختلفين لتكون الابيات كلها من ضرب واحد وسواء فى ذلك الصحيح والمعتل » انتهى ما أورده البغدادى .

(وفى هذه المادة ص ٢٣٦) رُوى لعمرو بن شاس فى ابنه عرار

« وإنّ عَراراً إن يكن غير واضح فانّى أُحِبُّ الجَونَ ذا المَنكِبِ العَمَمْ »

وضبط (عرار) هنا بفتح أوله وضبط بكسره فى مادة (ع م م — ج١٥ ص ٣٢١) وهو الصواب . قال الامام التبريزى فى شرح الابيات التى منها هذا البيت من الحماسة « سُمّى الرجل عِراراً من قولهم عارّ الظليم يُعارُّ عِراراً إذا صاح » وهو نصّ على أن الاسم منقول من مصدر عارّ ولا يكون مصدر فاعَلَ من هذه الصيغة الا مكسور الاول ولم ينصّ أحد على شذوذ فى مصدر هذا الفعل . وأهمل القاموس هذا الاسم وأورده شارحه فى المستدرك وضبطه كسحاب أى بفتح أوله وكأنه توهّمه منقولا من العرار بالفتح وهو بهار البرّ أو النرجس البرّى وفيه يقول الصِمَّة بن عبد الله القُشَيرى

تمتّعْ من شميم عرار نجد فما بعد العشيّة من عرار

والقول ما قال التبريزى لأنه نص على أصله المنقول عنه وهو بالكسر كما تقدم وبه قال الاستاذ الحجة الشيخ حمزة فتح الله فى المواهب الفتحية ونص عبارته « وعرار بكسر العين كما ضبطناه وإن كُرِّر ضبطه فى اللسان بفتحها وكأنه اعتمادا على شارح القاموس اذ ضبطه كذلك بالعبارة حيث قال وعرار كسحاب ابن عمرو الخ وهو خطأ فليتنبه له والله أعلم » انتهى . قلت وقد أوقعهم هذا الاعتماد فى ضبطه بالفتح أيضا مكررا فى (ص ١٩١ ج ٢) من أمالى القالى المطبوعة ببولاق .

(تتمة) عِرار هذا كان من الفصحاء العقلاء أرسله الحجاج الى عبد الملك برأس ابن الأشعث فازدراه لسواده ثم جعل لا يسأله عن شئ الا أنبأه به فى أصح لفظ واشبع قول فقال عبد الملك متمثلا

أرادت عِراراً بالهوان ومن يُرِدْ لَعَمْرى عراراً بالهوان فقد ظَلَمْ
وإنّ عراراً إن يكن غير واضح فانى أحبُّ الجَونَ ذا المنكب العَمَمْ

فقال له عرار أتعرفنى يا أمير المؤمنين قال لا قال فانا والله عرار فزاده فى سروره وأضعف له الجائزة . وفى رواية انّ المهلّب بن أبى صُفْرة هو الذى أرسله الى الحجّاج فوقعت له هذه النادرة معه والله أعلم .

(وفى مادة — ع ف ر — ج ٦ ص ٢٦٠) رُوى قول الشاعر

« اذا ما مات مَيْتٌ من تميم فسرَّكَ أن تعيش فجىء بزاد »

ورُوى (تعيش) بالمثناة الفوقية أوّلـه والصواب بالمثناة التحتية لأنه للغائب لا للمخاطب وقد وقع مثله فى مادة (ل ف ف — ج ١١ ص ٢٣١) ونبّـه عليه صاحب الضيا ء

(وفى هذه المادة ص ٢٦٢) رُوى للَبيد يذكر بقرة وحشيّة وولدها

« لمُعفَّرٍ قَهْدٍ يُنازع شِلْوَهُ غُبْسٌ كواسبُ مايُمَنُّ طعامُها »

ورُوى (ينازع) بالمثناة التحتيـة أوله على أنه مضارع نازع والوارد فى الروايات الصحيحة (تَنَازَعَ) بفتح بالمثناة الفوقية والزاى أى بصيغة الماضى من التفاعل وعليه شرّاح المعلقات وبه رُوى البيت فى مادة (ق هـ د — ج ٤ ص ٣٧٢) والمراد أن هذه الذئاب الغُبْس تنازعت هذا الشّلو أى تجاذبته وتخاصمت عليه لا أنها نازعته هو .

(وفى هذه المادة أيضا ص ٢٦٤) رُوى لجرير

« لَقَوْمِىَ أحمَى للحقيقة منكم واضرب للجبّار والنَّقْعُ ساطعُ
وأوثق عند المُرْدَفات عشيّـة لَحاقاً اذا ماجُرِّدُ السيفُ لامعُ »

وضُبط (جرّد) بضم آخره والصواب فتحه كحكم امثاله من الافعال الماضية وهو ظاهر غير أن فى بنائه للمجهول مالا يخلو من نظر لأنه يقتضى نصب (لامع) حالاً من السيف فيقع الإقواء . والذى عندى أنّ الصواب (اذا ماجَرَّدَ السيفَ لامعٌ) بنصب السيف على المفعوليّة ورفع لامع على الفاعليّـة وهو من قولهم لَمَعَ فلانٌ بثوبه و بسيفه لَمْعاً اذا أشار به وقد وجـدته كذلك بضبط القلم فى نسـخة قديمة تغلب عليها الصحّة من سر الفصاحة لابن سنان الخفاجىّ .

(وفى هذه الصفحة بعد سطرين) « وقد ترى قافية هذه الاجورة كيف هى » والصواب (الأُرْجُوزة) كما يعلم من سياق الكلام .

(وفى مادة — ع ق ر — ج ٦ ص ٢٧٣ س ١٧) « والفرائص جمع فريصة وهى اللحمة التى تَرْعُد من الدابّة عنـد مرجع الكتف » . وضُبط (ترعد) بالبناء للمعلوم والصواب بناؤه للمجهول لأنه هنا من الأفعال التى نصّوا على استعمالها مجهولة دائما كجُنّ و بُهت تقول رُعِدَ زيدٌ أى اصابته الرِّعدة فتبنيه من المجهول فاذا

قلت رَعَدَ زيدٌ و بَرَقَ بمعنى تَهدَّدَ بنيعمن المعلوم . وفى كتاب تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدىّ نقلا عن تثقيف اللسان للصقلىّ ما نصه « و يقولون فى قول كُثَيِّرٍ

ولمّا وقفنا والقلوب على الغَضا والدمع سَحٌّ والفرائص ترعد

يقولون تَرْعُد بفتح التآء والصواب تُرْعَد بضمها »

(وفى مادة — ف ط ر — ج ٦ ص ٣٦٢ س ١٦) « والتَّفاطِيرُ أول نبات الوسمىّ ونظيره التعاسيب والتعاجيب وتباشير الصبح ولا واحد لشيء من هذه الاربعة » . ورُوى (التعاسيب) بالسين المهملة وليس لها ذكر فى مادة (ع س ب) وانّما هى التعاشيب بالشين المعجمة قال المصنّف فى (ع ش ب — ج ٢ ص ٩١) « التعاشيب العُشْبُ النَّبْذُ المتفرّق لا واحد له » وكذلك ورد فى القاموس وشرحه وفى (ج ١ ص ٣٥) من المخصص .

(وفى مادة — ن ف ر — ج ٧ ص ٨٣ س ٥) « فنهضوا ولقَوْه ببذرٍ ليأمن عِيرهم المقبل من الشام » . وضُبط (لَقَوْه) بفتحتين والصواب بفتح فضمّ لانه من فَعِل مكسور العين اللهم الا اذا أجرى على لغة طيءٍ ولا داعى لاستعمالها هنا كما سبق القول فى مادة (ج د د).

(وفى مادة — ه ب ر — ج ٧ ص ١٠٧) رُوى لعدِىّ

« فترَى محانِيَهُ التى تَسِقُ الثَّرَى والهَبْرَ يورِقُ نَبتها رُوَّادُها »

وورد (يورق) هكذا بالرآء ولا معنى له هنا ورُوى (نبتها) بالنصب و (روادها) بالرفع وكل ذلك مفسد لمعنى البيت . والصواب (يُونِقُ) بالنون أى يُعْجِب ورفع نبتها ونصب روادها فيصير المعنى ان هذه البقاع أخصبت وصار نبتُها يُعْجِب روادَها . على أن رواية يونق ليست منّى تحكمًا فى تصحيح معنى البيت بل هى المذكورة فى أمهات كتب الأدب والقصيدة كلها منصوبة الروى تقع فى ثمانية وثلاثين بيتاً وقفت عليها تامّةً فى مجموع قديم الخط وقلّما ترى منها الاّ أبياتا مفرقة وهى لعَدِىّ بن الرِّقاع أنشدها بين يدى الوليد ابن عبد الملك فلما بلغ قوله فيها

تُزْجى أغَنَّ كأنَّ إبْرَةَ رَوْقِهِ

قطع الإنشاد لتشاغل الوليد عنه فقال جرير أو الفرزدق وكانا حاضرين إنه سيقول

قَلَمٌ أصاب من الدواة مِدادَها

فلمّا عاد عدى الى الإنشاد نطق بالعجز كما قال فعدّت من النوادر فى توافق الخواطر .

(وفى مادة — ت ر م ز — ج ٧ ص ١٧٩ س ٤) « التُّرامِزُ من الابل الذى اذا مضغ رأيت دماغه يرتفعَ و يَسفُلُ » . وضبط (يرتفع) بفتح آخره والصواب ضمّه اذلا وجه لنصب الفعل وهو ظاهر .

(وفى مادة — ج ز ز — ج ٧ ص ١٨٤) رُوى قول الشاعر

« فقلت لصاحبي لا تَحبِسَنّا بنزع أصوله واجتزّ شيحا »

ثمّ ذكر المصنّف كلاما فى البيت لابن برى ليس ممّا نحن فيه إلى أن قال نقلا عنه مانصّه « و يُروى لاتحبسانا وقال فى معناه إنّ العرب ربّما خاطبت الواحد بلفظ الاثنين كما قال سُوَيد بن كُراع العُكلِيّ وكان سويد هذا هجا بنى عبد الله بن دارم فاستَعدَوا عليه سعيد بن عثمان فأراد ضربه فقال سويد قصيدة أولها

تقول ابنة العَوفى لَيلى ألا ترى الى ابن كُراع لايزال مُفزَّعا

مَخافةَ هذين الأَميرين سَهَّدَتْ رُقادى وغَشَّتنى بياضاً مُفزَّعا

فانْ أنتما أحكمتمانىَ فازجُرا أراهطَ تُؤذينى من الناس رُضَّعا(١)

و إنْ تزجرانى بابنِ عفّان أنزجر و إن تدعانى أحمِ عِرضا مُمَنَّعا

قال وهذا يدل على أنه خاطب اثنين سعيد بن عثمان ومن ينوب عنه أو يحضر معه . وقوله فان انتما أحكمتمانى دليل أيضاً على أنه يخاطب اثنين » انتهى .

قلنا البيت الاخير يُروى هَذّا ويكثر وروده فى كلامهم شاهدا على جواز مخاطبة الواحد بلفظ الاثنين والصواب فيه (يابنَ عفّان) بالنداء . والظاهر أنّ ناسخ الاصل تبع فيه مَن يرى حذف الف ابن فى هذه الصورة فتصحّفت الياء المثنّاة التحتية على المصحّح بباء الجر ولم يتنبه الى إخلالها بالمعنى اذلا خلاف فى انّ ابن عفّان مرادٌ بالخطاب فى البيت سواء خوطب وحده او مع من يحضر معه ويكون فى الابيات الالتفات من الغيبة الى الخطاب .

بقى هنا انّ العبارة لاتخلو من غموض واضطراب فانّ سياق اوّلها يدلّ على انّ

---

(١) الرضع جمع راضع وهو اللئيم .

مراد ابن برّى الاستشهاد بالبيت على جواز مخاطبة الواحد بلفظ الاثنين ثم عادفى آخرها فاستدلّ بباقى الأبيات على انّه خاطب اثنين حقيقة . وقد أُتيح لى الظفر بالجزء الثانى من حاشية ابن برى التى كتبها على الصحاح و وسمها بالتنبيه والإفصاح عمّا وقع فى كتاب الصحاح فوجدت نصّ عبارته فيها « وذكر الجوهرىّ فى اثر هذا البيت أنّ قوله لاتحبسانا أنّ العرب ربّما خاطبت الواحد بلفظ الاثنين وانشد

فان تزجرانى يا ابن عفّانَ أنزجر   وإن تدعانى أحم عرضا ممنّعا »

ثمّ شرع فى الردّ عليه مستدلاً بباقى الابيات على أنّه خاطب اثنين حقيقة . فصدْر العبارة التى نقلها صاحب اللسان ليس لابن برّىّ كما يوهمه صنيعه بل هو لصاحب الصحاح ساقه ابن برّىّ للردّ عليه كما ترى فلم يحسن المؤلّف فى اختصار كلامه على هذه الصورة .

(وفى مادة - ف ر ز - ج ٧ ص ٢٥٨ س ١٤) « ويقال للفُرْصَةِ فِرْزَةٌ وهى النَّوْبة » . برفع الفرصة مع انها مجرورة باللام وكسر أوّل فرزة مع نصّ صاحب القاموس على ضمّه اذا كانت بمعنى النوبة والفرصة . والخطأ هنا مطبعى قدّمت ضمّة الفاء للتاء وأخّرت الكسرة للفاء

(وفى مادة -- ع ر س — ج ٨ ص ١٢) رُوى لبعضهم

« قد طَلَعَتْ حمراءَ فَنطَليسُ   ليس لِرَكْبٍ بَعدَها تعريسْ »

وضُبط (بعدها) بضمّ الهاء والصواب فتحها كما ضبط (تعريس) بفتح السين والصواب رفعه على الاسميّة لليس وبه ضُبط فى مادة (ف ن ط ل س — ج ٨ ص ٤٨) والظاهر أن الخطأ هنا مطبعىّ بالتقديم والتأخير فى الحركات .

(وفى مادة --- ع م س — ج ٨ ص ٢٦ س ٨) ضُبط (عدِىّ بن الرَّقّاع) بفتح الراء وشدّ القاف وضُبط أيضا بذلك فى مادة (ق ر ش -- ج ٨ ص ٢٢٦) ومادة (ذ ف ر — ج ٥ ص ٣٩٤) والصواب أنه ككتاب أى بكسر أوّله وتخفيف القاف بنصّ القاموس وغيره وبه ضُبط فى مادة (ك ف ح — ج ٣ ص ٤٠٩) .

(وفى مادة — م و س — ج ٨ آخر ص ١٠٨) « وسأل ميرمان أبا العبّاس عن موسى وصَرْفه فقال » الخ . ورُوى ميرمان بالمثناة التحتيّة والظاهر أن

المراد هنا مَبْرَمان بفتح فسكون ففتح وبالباء الموحدة وهو أبو بكر محمد بن علىّ الأَرْزِمىّ (١) النحوىّ تلميذ أبى العباس المبرّد ترجمه السيوطىّ فى بغية الوعاة وذكر أنّه توفى سنة ٣٤٥ وأنشد لبعضهم فى هجوه

صُداع من كلامك يعترينا   وما فيه لمستمع بيانُ
مُكابرة وتخرقة وبُهْت   لقد أبرمتنا يا مَبْرَمانُ

(وفى مادة — ج ر ش — ج ٨ ص ١٦٠) رُوى لبشر بن أبى حازم

« تَحَدَّرَ ماءُ البئرِ عن جُرَشِيَّةٍ   على جِرْبَةٍ تَعْلُو الدِّبَارَ غُرُوبُها » (٢)

ثمّ نقل المصنف عن الجوهرىّ أنّ معناه دموعى تَحَدَّرُ كتحدُّرِ ماء البئر عن دَلْو تستقى به ناقة جرشيّة لانّ أهل جُرَش يستقون على الابل انتهى . ورُوى (بشر ابن أبى حازم) بالحاء المهملة والصواب أنه بالخاء المعجمة وبها ورد فى (ج ر ب — ج ١ ص ٢٥٣) وفى (ض ب ب — ج ٢ ص ٢٩) و(ق ن و — ج ٢٠ ص ٦٩) . وكثيرا مايرد هذا الاسم مصحّفًا بالمهملة فى كتب الادب والتاريخ المطبوعة كالاغانى والعقد وغيرهما كما أنهم يعكسون فى (معاوية بن حُدَيْج) فيروونه بالخاء المعجمة مع أنّ صوابه بالمهملة .

وضُبط (تَحَدَّرَ ماءَ البئر) فى البيت على أنه فعل ماض فاعله الماء ومقتضى تفسير الجوهرىّ أنه مصدر أضيف اليه الماء فالصواب (تَحَدُّرَ ماءِ البئر) وبه ضُبط فى مادة (ج ر ب — ج ١ ص ٢٥٣) .

(وفى مادة - ر ى ش - ج ٨ ص ١٩٨) رُوى للبيد

«ولئن كَبِرْتُ لقدعَمَرت كأنّنى   غُصنٌ تُفَيِّئُهُ الرياحُ رطيبُ
وكذاك حقًا من يُعَمَّرْ يُبْلِهِ   كَرُّ الزمان عليه والتقليب »

وضُبط (يعمَّر) بالرفع والصواب إسكان آخره لجزمه بمَن ويكون فيه على هذا الاضمار وهو إسكان التاء من متفاعلن .

(وفى مادة — ك ش ش — ج ٨ ص ٢٣٣) رُوى لبعضهم

« تَضْحَكُ منى أنْ رأتنى أحْتَرِشْ   ولو حَرَشْتُ لكشفتُ عن حِرِشْ »

(١) فى القاموس وأَرْزَم محركة موضع بين الاهواز ورامهرمزمنه محمد بن على النحوى المعروف بمبرمان .

(٢) الدبار بكسر أوله وبالباء الموحدة جمع دبرة بالفتح وهى الكردة من المزرعة . والجربة بالكسر المزرعة .

وضُبط (حرشت وكشفت) هنا وفى مادة (ح ر ش — ج ٨ ص ١٦٩) بضمّ التاء توهّما انه للمتكلّم وليس كذلك لأن القائل ذكر امرأة ضحكت منه لمّا رأته يحترش أى يصيد الضباب فلا معنى لجعله احتراشه بعد ذلك شرطا لما توعّدها به لانه قد وقع منه بالعمل واستلزم ضحكها . فالصواب كسر التاء فيهما على أنه خطاب للمؤنث وفيه الالتفات من الغيبة الى الخطاب كما فى خزانة البغدادىّ وشرحه على شواهد شرح الشافية ويكون المعنى إنكِ تضحكين من احتراشى الضبابَ استهزاءً بعملى ولو أنك تحترشين مثلى لفعلتِ كذا . وانّما ضحكت منه استخفافا به لان الضبّ صيد العجزة والضعفاء .

(وفى هذه المادة — أ ول ص ٢٣٤) رُوى لبعضهم

« عَلَىَّ فيما أبتَغى أبيغيش بيضاءُ تُرْضينى ولاتُرضيشِ »

وفى هذه الروايه مالايخفى وبها رُوى البيت أيضاً فى شرح القاموس . وقد رواه ابن جنّى فى سرّ الصناعة فى كلامه على حرف الشين والبغدادىّ فى الخزانة (ج ٤ ص ٥٩٤) « علىّ فيما أبتغى » الخ وبها يستقيم الكلام .

(وفى مادة — ك ى ش — ج ٨ ص ٢٣٥) « ثوبٌ أكْياشٌ وجُبَّةٌ أسناد وثوب أفواف » . وضُبط (جُبَة) بتخفيف الباء والصواب تشديدها والمراد بها هنا الثوب المعروف ولم يحك أحد التخفيف فى بائها بل حسبنا دليلا على تشديدها قولهم فى جمعها جُبَبٌ وجباب بباءين .

(وفى مادة — ن غ ش — ج ٨ ص ٢٤٩ س ١٤) « فقلت إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلنى اليك فتَنَغَّشَ كما تَتَنَغَّشُ الطير » . وضُبط (تنغّش) بكسر الغين والصواب فتحها لأنّ ما كان على تَفَعَّلَ يكون مفتوحا ما قبل الآخر فى المضارع كتقطّع يتقطّع على ماهو مقرّر فى التصريف .

(وفى مادة — ب ر ص — ج ٨ ص ٢٧٠ س ٢٣) « كذلك حُذف التنوين لالتقاء الساكنين هنا وهو مراد يدلّك على إرادته أنّهم لم يَجُرَوا مابعده بالاضافة اليه » . وضُبط (لم يجروا) بفتح الياء وضمّ الجيم وفتح الرآء والصواب (لم يَجُرُّوا) بفتحة فضمّتين مع تشديد الرآء مضارع جرّ .

(وفى هذه المادة — ص ٢٧١) رُوى لحسّان بن ثابت

« يَسقُون مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عليهم بَرَدَى يُصَفِّقُ بالرحيق السَّلْسَلِ »

وضبط (يصفّق) بكسر الفاء أى ببناء الفعل للمعلوم والصواب فتحها لأنّ معنى التصفيق مزج الشراب ومراد الشاعر أن ممدوحيه يسقون مَنْ ورد عليهم هذا المكان ماءَ نهر بَرَدَى ممزوجاً بالخمر . قال المصنّف فى مادّة (ص ف ق — ج ١٢) « وصَفَّقَ الشرابَ مزجه فهو مُصَفَّق وصَفَقَهُ وصَفَّقَهُ وأصْفَقَه حوّله من إناء إلى إناء ليصفو » ثمّ استشهد بهذا البيت وضُبط (يصفّق) هناك بالبناء للمجهول كما أوضحنا .

(وفى مادة — ب ي ض — ج ٨ آخر ص ٣٩٧) « فلمّا فرغ من الحديث قال يانَضْرُ أنشدنى أحلَبَ بيت قالته العرب » الخ . ورُوى (أحلب) بالحاء المهملة ولا معنى له هنا وإنّما هو أخلب بالخاء المعجمة أى أسلبه وأجذبه للعقول . ومن الغريب مجئ هذه الكلمة بالمعجمة فى شرح القاموس مع أنّ مصحّحه لا يكاد يخرج عمّا فى طبعة اللسان من صواب أو خطأ .

(وفى مادة — و ف ض — ج ٩ ص ١٢٠ س ٤) رُوى لرُؤْبة

« تَمشِى بنا الجِدّ على أَوْفاضِ »

ورُوى (تمشى) بالمثنّاة الفوقيّة أوّله وضُبط (الجدّ) بالنصب على توهّم أنه مفعول مطلق لتمشى والذى يؤخذ ممّا قبله وبعده فى الديوان أنّه فاعله فالصواب رفعه ورواية (يمشى) بالتحتيّة . على أنّ الذى فى الديوان (يُمْسِى) من الإمساء بالسين المهملة .

(وفى مادة — س م ط — ج ٩ ص ١٩٦) رُوى لبعضهم

« يَمُجُّ المسكَ مَفرِقُها ويُصْبِى العقلَ منطقُها
وتُمْسِى ما يُؤَرِّقُها سِقامُ العاشِقِ الوَصِبِ »

وضُبط (سقام) بكسر أوله ومعناه فى البيت المرض فالصواب فتحه لأنّه لا يكون بهذا المعنى إلاّ مفتوحا . وأمّا السِّقام بالكسر فجمع سَقيم وهو غير مراد هنا كما لا يخفى .

(وفى مادة — و س ط — ج ٩ ص ٣٠٧) رُوى لسوّار بن المُضَرِّب

« إنّى كأنّى أرى من لاحياءَ له ولا أمانةَ وَسْطَ الناس عُرْيانا »

ورُوى له أيضاً فى مادّة (ز ب ن) — ج ١٧ ص ٥٤)

« يذَبى الذّمّ عن أحساب قومى وزَبُّونات أشوَسَ تيّحانِ »

وضُبط (المضرّب) فى الموضعين بكسر الرآء والصواب فتحها على أنه اسم مفعول قال الامام التّبريزىّ فى شرح القطعة التى منها هذا البيت من ديوان الحماسة « ومضرّب بفتح الرآء أى ضُرب مرّة بعد مرّة وسُمّى مضرّبا لأنه شبّب بامرأة فحلف أخوها ليضربنّه بالسيف مائة ضربة فضربه فغشى عليه ثم أفاق فقال

أفقتَ وقد أنى لك أن تُفيقا فذاك أوان أبصرت الطريقا

وكان الجهل ممّا يزدهينى على غُلَوآئه حتّى أذوقا

فسمى مُضَرّبا لذلك » انتهى وقد ضُبط بفتح الرآء فى مادّة (ت ى ح — ج ٣ ص ٢٤١)

(تتمة) ذكر البغدادىّ فى خزانته (ج ٤ ص ١١) فى ترجمة كعب بن زهير هذه القصّة منسوبة لابنه عقبة فقال « ولكعب ابنٌ شاعر اسمه عقبة ولقبه المضرّب لأنه شبّب بامرأة فضربه أخوها بالسيف ضَرَبات كثيرة فلم يمت » وعليه فهو بالفتح أيضا الاّ أنّ شارح القاموس ذكر فى لقب عقبة بن كعب هذا أنه كمحدّث ومعظّم اى بالكسر والفتح قال و بالوجهين ضُبط فى نسخة الصحاح فى باب (ل ب ب) وتعقّبه مصحّحه بأنّ الضبط بالشكل لا بالعبارة . قلنا ولا عبرة بالشكل كما لا يخفى و إن كان يُستأنس به اذا وافق وجها وكان فى نسخة تغلب عليها الصحّة .

وذكر ابن خطيب الدهشة فى تحفة ذوى الأرب مُضَرّبا والدّرهدم فنصّ على أنه بكسر الرآء ثمّ نقل أيضا عن ابى علىّ الغسّانىّ انه بالكسر قال ويقال بالفتح انتهى . فلا يبعد أن يكون مضرّب بن كعب بالضبطين أيضا . إن كان ما استند عليه شارح القاموس لا ينهض دليلا . وما ذكره البغدادىّ لا يخفى ما فيه لما فى مثل هذا الاتفاق من البعد و إن كان غير مستحيل الوقوع والظاهر انّ منشأ ذلك اشتباه الرجلين على بعض الرواة لاتفاقهما فى اللقب فنُسب لابن كعب ما وقع لأبى سوّار ولا يكون العكس لأنّ فيما ذكره التبريزىّ من شعر ابى سوّار ما ذكرناه منه وما لم نذكره دلالة على انّ القصّة قصّته فهو بفتح الرآء لا غير .

ولسوّار هذا ذكرٌ فى اخبار الخوارج من كامل المبرّد وذكره فى موضع آخر (ص ٢٨٩ من طبعة ليبسيك وج ١ ص ٣٠٠ من طبعة مصر) وورد بعد اسم ابيه فى كلتا النسختين ما نصّه (بفتح الرآء) هكذا بين قوسين فان كان كلّ ما جعل فى الكتاب بين

قوسين من كلام ابى الحسن الاخفش راويه عن مؤلّفه كما هو المشهور فهو نصّ آخر لأحد الثقات يعضد ماذكرنا .

فان قيل لم يَسُق التبريزىّ فى نسب سوّار غير ابيه المضرّب ولم يبيّن اسمه افلا يجوز ان يكون هو عقبة بن كعب بعينه وسوّار ابنه وعليه فلا اشتباه بين رجلين يستدعى ما ذكر . قلنا هذا لا يصحّ لانّ ذاك سعدىّ من سعد بنى تميم او من سعد بنى كلاب على ما ذكر التبريزىّ وغيره وعقبة بن كعب مُزَنىّ فهو غيره قطعاً .

(وفى مادة — ع ك ظ — ج ٩ ص ٣٢٧ س ٢١) « ابن الأعرابى اذا اشتدّ على الرجل السَّفرُ و بعدُ قيل تَنَكّظَ فاذا التوى عليه امره فقد تَعَكّظ » وضُبط (و بعدُ) بضم الدال والصواب فتحها مع ضم العين لأنّه فعل ماض من البُعد نقيض القُرْب وهو معطوف على اشتدّ و به ضُبط فى عبارة القاموس .

(وفى مادة — ج ز ع — ج ٩ ص ٣٩٨) رُوى للَبيد

« حُفِرَتْ وزايلها السَّرابُ كأنّها اجزاع بِيشَة أثلُها ورُضامُها »

ورُوى (حُفِرت) بالرآء المهملة وصوابه بالزاى اى سِيقَتْ وحُثّتْ . وضُبط (رُضام) بضم اوّله والصواب كسره لأنّه جمع رَضْمَةٍ والمطّرد فى فَعْلَةَ اذا لم تكن عينها ياء فِعال بالكسر امّا فُعال بالضم والتخفيف فليس من ابنية جموع التكسير السبعة والعشرين وإنّما سُمع فى الفاظ سبق كلامنا عليها فى مادة (ب ر أ) اوّلَ هذه الرسالة . وقد ضُبط (رِضام) بكسر اوّله فى مادة (ر ض م — ج ١٥ ص ١٣٥) إلا انّ (حفزت) ضُبط فيها بالبناء للمعلوم والصواب بناؤه للمجهول لما قدّمنا .

(وفى مادة — ر ب ع — ج ٩ ص ٤٥٥) رُوى لسُحَيم بن وُثَيل الرِّياحىّ

وما ذا يَدَّرِى الشعرآء منّى وقد جاوزتُ حدّ الأربعينِ

وضُبط (وُثَيل) بضم ففتح مصغّراً والصواب فتح فكسر كما ضُبط فى آخر مادة (و ث ل — ج ١٤ ص ٢٤٨) وقد نُصّ فى القاموس على انه كأمير وقال ابن دُرَيد فى كتاب الاشتقاق إنه من الوَثالة وهى الرجاحة من قولهم رجل وَثِيل بيّن الوَثالة .

(وفى مادة — ر ى ع — ج ٩ ص ٤٩٨) رُوى لطَرَفة

« تَرِيعُ الى صوت المَهيب وتَتّقى بذى خُصَلٍ رَوْعاتِ أكْلَفَ مُلْبِدِ »

وضُبط (المهيب) بفتح اوّله والصواب ضمه لأنّه اسم فاعل من اهاب بكذا اذا دعاه كافسّله المؤلف فى موضعه واستشهد عليه بالبيت وعليه شرّاح المعلقات بل هو الألصق بالمعنى لانّ المراد أنّ هذه الناقة تَرِيعُ اى تعطف وترجع لصوت راعيها اذا دعاها وصاح بها . امّا المَهيب بالفتح فانه اسم مفعول من هابه اذا خافه ولا يخفى ما فيه من البعد فضلاً عن انّ الرواية بخلافه .

(وفى مادة — ق م ع — ج ١٠ ص١٦٩س٢٣) « وقَمِعَت الظبية قَمَعاً وتَقَمَّعَت لسَعَتها القَمَعَةُ ودخلت فى أنفها فحرّكت رأسها من ذلك » . وضُبط (القمعة) بتشديد الميم مع أنها رُويت مخفّفة قبل ذلك بقليل فى قوله «والقَمَعَةُ ذُباب أزرق عظيم يدخل أُنوف الدوابّ » الخ وهو الصواب على ما فى القاموس وغيره ولا نخاله الاّ خطأً مطبعيًّا بوضع علامة التشديد مكان الفتحة .

(وفى مادة — ن ص ع — ج ١٠ ص ٢٣٣) أنشد لابى زبيد

« والدّارُ إنْ تُنْئِهِمْ عنى فانّ لهم ودّى ونَصْرى اذا أعداؤهم نَصَعُوا »

ورُوى (تشهم) هكذا بغير نقط الحرف الثانى والصواب (تُنْئِهم) بالنون أى تُبعدهم وهو ظاهر .

(وفى مادة — ح ر ف — ج ١٠ ص٣٨٨) رُوى قول الشاعر

« تَخالُ أُذْنَيهِ اذا تَحرَّفا خافِيةً أو قَلَماً مُحَرَّفا »

وكتب المصحّح بالحاشية « قوله اذا تحرّفا الى آخر البيت كذا بالاصل وحرّر الرواية » . قلنا البيت من شواهد شرح الرضى على الكافية استشهد به على جواز نصب كأنّ للجزءين عند أصحاب الفرّاء وروايته له

كأنّ أذنيه اذا تَشَوَّفا قادمةً أو قلماً محرّفا

وأورده بهذه الرواية صاحب العقد الفريد فى باب ما أُدرك على الشعراء والراغب الاصفهانىّ فى المحاضرات (ج ٢ ص ٣٧٩ من طبعة ١٢٨٧) والمبرّد فى الكامل (ج ٢ ص ٩٤ من طبعة مصر سنة ١٣٠٨) على أنه لحن حيث ذكروا أنّ العُمانىّ [١] دخل على الرشيد فانشده فى وصف فرس (كأنّ أذنيه) البيتَ فعلم الناسُ أنه لَحَنَ ولم يهتد أحد منهم الى إصلاح البيت غير الرشيد فانه قال قل (تخال أذنيه اذا تشوّفا) .

(١) الذى فى العقد الفريد طبع بولاق (العتابى) والنسخة كثيرة التحريف .

قال المبرّد وصاحب العقد والراجز وإن كان لحن فانه أصاب التشبيه . واعترض ابن السّيد البطليوسيّ فى حاشيته على الكامل بان هـذا لا يعدّ لحناً والخلاف فى ذلك لاموضع لذكره هنا وقد فصّله البغداديّ فى خزانته (ج ٤ ص ٢٩٢ من طبعة بولاق) فارجع اليه ان شئت وانما موضع الفائدة منـه انّ كلّ من روى البيت من أئمة اللغة والادب ومنهم ابن السّيد البطليوسيّ فى مسائله روى فيه (اذا تشوّفا) وبه يستقيم المعنى كما لا يخفى . أمّا رواية خافية بدل قادمة فقد تفرّد بها صاحب اللسان ولا إخلال فيها بالمعنى لأنّ مراد الشاعر تشبيه أذنى الفرس اذا رفعهما حال تطلّعه بالريشة أو القلم المحرّف فلا فرق بين أن تكون هـذه الريشـة من القوادم أو من الخوافى ولعلها رواية أخرى فى البيت .

(تتمة) قال العلاّمة البغداديّ « فان قلتَ كيف أخبر عن الاثنين بالواحد قلتُ إنّ العضوين المشتركين فى فعل واحد مع اتّفاقهما فى التسمية يجوز إفراد خبرهما لانّ حكمهما واحد وقد ذكرناه مفصلا فى باب المثنّى » انتهى . وفى شرح التبريزيّ على الحماسة أراد تخال كل واحدة من أذنيه كما قال الآخر * ياابن التى حَذَنُّتاها باع * والحذنتان الأذنان .

بقى هنا ممّا يتعلق بالبيت ماذكره بعضهم من ان قائله انشده بحضرة الرشيد فلحّنه أبو عمرو والأصمعيّ وقد انكره ابن هشام حيث قال فى المغنى « وهذا وهم فان أبا عمرو توفى قبل الرشيد » وتعقّبه شرّاحه بانّ هذا لا يصلح تعليـلاً للوهم فانّ سبق وفاة أبى عمرو الرشيد لا ينافى حضوره مجلسه ولو غير خليفة الا أن يراد وهو خليفة لأنّ أباعمرو توفى سنة اربع وخمسـين ومائة والرشيد انما ولى الخلافة سنة سـبعين ومائة كذا ذكر البغداديّ فى خزانته وسكت عنه . والذى يظهر لنا أن الصواب ما ذهب اليه ابن هشام وما تعقبه به شرّاحه لا يستقيم لأنّ ولادة الرشيد كانت فى آخر ذى الحجة سنة خمس واربعين ومائة وقيل فى مستهل المحرم سنة تسع واربعين فعلى القول الأول وافتراض اجتماعه بأبى عمرو سنة وفاته يكون سنه اذذاك ثمانى سنوات ويُستبعد ما ذكروه على من يكون فى هذا السنّ فضلا عن أن يكون له مجلس يجتمع فيـه الشعراء ويحضره مثل أبى عمرو والاصمعيّ .

(وفى مادة — ذ ر ف — ج ١١ ص ٨ س ١٢) «واسْتَذْرَفَ الشىءَ

استقطره واستدرف الضرعُ دعا الى أن يُحلب ويُستقطر قال يصف ضرعا
تَسمح اذا هيجته مستذرف»

ورُوى (واستدرف الضرع) بالدال المهملة وصوابه بالذال المعجمة وهو ظاهر . ومثله في آخر المادة « والدُّرفة نبتةٌ » والصواب الذّرفة بالمعجمة .

(وفى مادة — و ص ف — ج ١١ ص ٢٧٢) رُوى اَطَرَفة بن العبد

« إنى كفانى من أمرٍ هَمَمْتُ به جارٌ كجارِ الحذاقيِّ الذى اتَّصَفا »

وضُبط (كجارٍ) بالتنوين والصواب حذفه للاضافة وإقامة الوزن كما ضُبط فى مادة (ح ذ ق — ص ٣٧٤) .

(وفى مادة — ح ز ق — ج ١١ ص ٣٣١ س ١١) « الحِزْقُ والحِزْقة الجماعة من الناس والطير وغيرها » الى أن قال « والجمع الخِزَق مثل فِرقة وفِرَق » والصواب (والجمع الحزق) بالحاء المهملة لا الخاء المعجمة .

(وفى مادة — ط ل ق — ج ١٢ ص ٩٦ س ١ — ٢) « ومنه حديث علىّ عليه السلام إنّ الحسن مِطلاق فلم تزوجوه » . هكذا بجزم تزوجوه بلم النافية والسياق لا يقتضيه لانّ المقام مقام نهى لا نفى . واذا جعلناها (لِمَ) الاستفهاميّة أى بكسر اللام وفتح الميم بقى الاشكال فى جزم الفعل بلا موجب نعم قد حكَوْا حذف النون من الافعال الخمسة تخفيفاً واستشهد عليه ابن هشام فى حواشى الالفيّة وابن مالك فى شرحه على كافيته بقوله عليه الصلاة والسلام « والذى نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنّة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتّى تحابّوا » والاصل لا تدخلون ولا تؤمنون لانّ لا نافية وهى لا تعمل فى الفعل شيئا الا أنّ أئمة النحو نصّوا على أن ذلك قليل نادر ملم يقترن الفعل بنون الوقاية قال الامام ابن مالك فى الكافية

وحذفها فى الرفع قبل نِى أتى والفكّ والادغام أيضاً ثبتا
ودون نِى فى الرفع حذفها حكَوْا نثراً ونظماً نادراً وقد روَوْا
أبيتُ أسرى وتبيتى تدلكيى وجهكِ بالعنبر والمسك الذكى

ولو ورد فى كلام الامام رضى الله عنه لنبهوا عليه ولم يسكتوا عنه شأنهم فى كلّ قليل نادر . على أنه لا داعى لمثل هذا التعسّف بعد أن رواه ابن الاثير فى النهاية (فلا تزوجوه) بلا الناهية ولا ريب فى أن المصنّف نقله عنه فحرّفه النُسّاخ .

(وفى مادة — ع ذ ق — ج ١٢ آخر ص ٩١) « وعذَق الرجل بشرّ يعذُقه عَذْقاً وسمه بالفتح ورماه به » ولا معنى للفتح هنا وانما هو (بالقبيح) قال

فى هـذه المادة من القاموس « وفلانا بشرّ أو قبيح رماه به » وبهـذا فسّر أيضا فى تاج المصادر المحفوظ بدار الكتب الازهرية بالقاهرة . فى هنا فتح العين من مضارع عَذَق مع فتحها فى ماضيه وقياس مثله أن يكون حلقيّ العين أو اللام ولم يشذّ الا أَبى يأبى وبعض افعال ذكرها المصنّف ليس منها هذا الفعل على أنهم نازعوا فيها كما يعلم من مراجعة مادة (أ ب ى) . وانما أوقع المصحح فى هذا تصحيف القبيح (بالفتح) فظنّه نصّا على فتح عين المضارع . والصواب (يَعذِقه) بكسر الذال كنصّ شارح القاموس .

(وفى مادة — ع ر ق — ج ١٢ ص ١٢٠) رُوى لعوف بن الأحوص

« لقيتم من تَدَرُّئِكُمْ علينا وقتل سَراتنا اذات العَراقِى »

هكذا باثبات ألف قبل (ذات) والصواب حذفها .

(وفى مادة ع ن ق — ج ١٢ آخر ص ١٤٤) رُوى قول الشاعر

« نطعُنُهُمْ ما ارتَمَوْا حتّى اذا اطّعَنُوا ضارَبَ حتى اذا ما ضاربوا اعتَنَقَا »

قلنا البيت لزُهـير بن أبى سُلمَى فى ممدوحه هَرِم بن سنان . والصواب فى (نطعنهم) يطعنهم بالمثناة التحتيّة أوّله لأنّ الضمير فيه للممدوح ويدلّ عليه قوله بعد ذلك ضارب واعتنق . قال الاعلم الشَّنْتَمَرِىّ فى شرح ديوان زهـير « يقول اذا ارتمى الناس بالنَّبْل دخل هو تحت الرمى فجعل يطاعنهـم فاذا تطاعنوا ضارب بالسيف فاذا تضاربوا بالسيوف اعتنق قرنه والتزمه يصف أنه يزيد عليهـم فى كلّ حال من أحوال الحرب » انتهى .

وفى الوساطة للقاضى الجرجانىّ بعد إيراد بيت زهير ما نصّه « قسم البيت على احوال الحرب ومراتب اللقاء ثمّ ألحق بكلّ قسم ما يليه فى المعنى الذى قصـده من تفضيل الممدوح فصار موصولا به مقرونا اليه ونحوه قول عنترة

إنْ يلحقوا أكرر وإنْ يستلحموا أشدد وإنْ نزلوا بضيق أنزلِ

فهذا كالأوّل فى الصنعة وإن كان انما أزوج كلّ قسم بقرينه وما هو وفقـه ولم يرص الأوّل الا بأن قسم ثمّ تقدّم عن كلّ قسم قـدَما وارتفع عليه درجة » انتهى .

وقد أجاد زهير فى ترتيب حالات الحرب لانّ أوّلها عندهم الملاقاة من بعيد ثمّ المراماة ثمّ المطاعنة ثمّ المجالدة ثمّ المعانقة فذكرها واوسعه بيته على الترتيب .

(وفى مادة غ ر ق — ج ١٢ ص ١٧٥) « قال الراجز

أتبعْتُهُمْ مقلةً إنسانُها غَرِقٌ هل ما أرى تاركٌ للعين إنسانا »

والبيت من البسيط فالصواب أن يقال قال الشاعر لا الراجز

(وفي مادة — ف ل ق — ج ١٢ ص ١٨٥) رُوِى قول الشاعر

«وإن أتاها ذو فِلاقٍ وحَشَنْ   تُعارِضُ الكلبَ اذا الكلبُ رَشَنْ»

بالنون في (أناها) والصواب (أتاها) بالمثنّاة الفوقيّة وهو ظاهر وبه الرواية في مادة (ح ش ن — ج ١٦ ص ٢٧٤).

(وفي هذه المادة ص ١٨٦) رُوِى لأبي حيّة النُّمَيْرِىّ

«وقالت إنّما الفَلَقَى فأطلِقْ   على النَّقدَ الذى معك الصِّرارا»

بنصب (النقد) والصواب جرّه بعلى وهو ظاهر أيضا .

(وفي مادة — أ ف ل — ج ١٣ ص ١٨) رُوِى لأبي زيد

«أبو شتيمَيْن من حَصّاءَ قد أفِلَتْ   كأنّ أطباءَها في رُفْغها رُقَعُ»

والصواب (أبو زُبَيْد) بالباء الموحّدة بعد الزاى تصغير زَبْد بالفتح بمعنى العطاء كما نصّ عليه ابن دُرَيد في كتاب الاشتقاق وهو حَرْمَلة الطائىّ والبيت من قصيدة له في وصف الاسد أنشدها بين يدى سيّدنا عثمان بن عفّان رضى الله عنه وقد وقفت عليها تامّة ولكنّها كثيرة التحريف ولولا ذلك لذكرتها هنا لنُدرة وجودها .

(وفي مادة — ب ز ل — ج ١٣ ص ٥٥) رُوِى لزُهَيْر

«سعى ساعيا غَيظُ بْنُ مُرّةَ بعدما   تَبَزّلَ ما بين العَشيرة بالدم»

وضُبط (غيظ) بالرفع والصواب جرّه للاضافة الى الساعيَيْن وكذلك (ابن) لانه نعت له وبه ضُبط في مادة (س ع ى — ج ١٩ ص ١٠٨)

(وفي مادة — ب و ل — ج ١٣ ص ٧٩) رُوِى لزهير أيضا

«لقد باليتُ مَطْعَنَ أمّ أوفى   ولكن أمُّ أوفى لا تبانى»

ورُوِى (مطعن) بالطاء المهملة والصواب بالظاء المعجمة أى إنى كرهت سيرها وذهابها يريد فراقها . ورُوِى (تبانى) بالنون والصواب تبالى باللام ليصحّ معنى البيت وحسبك قول المؤلف في تفسيره «باليت كرهت ولا تبالى لا تكره» وهو من أبيات لاميّة قالها زهير في امرأته أمّ أوفى لمّا ندم على تطليقها أولها

لَعَمْرُكَ والخطوب مغيّرات   وفي طول المعاشرة التَّقالى

(وفى مادة ـ ح ث ل ـ ج ١٣ ص ١٥٠) رُوى لمتمم

« وأرْملةٍ تسعى بأشعثَ مُحْثَل كفَرْخ الحُبارَى رِيشُه قد تَصوَّعا »

بضمّ الراء من (أرملة) والصواب إسكانها وهو ظاهر .

(وفى مادة ــ ح ف أ ل ــ ج ١٣ ص ١٦٩ س ١٥) « وهـذا كله قول سيبويه وقد تقدم ذكره فى حفل » والصواب (تقدّم) بإسقاط السين وهو ظاهر أيضا .

(وفى مادة ــ ح و ل ــ ج ١٣) تكرر ذكر (اللبد) مضبوطا بضمّ أوله والصواب كسره

(وفى مادة ــ خ ى ل ــ ج ١٣ ص ٢٤٧) رُوى قول الشاعر

« وثالثنا فى الحِلف كل مُهَنَّدٍ لِمَا يُرْمَ من صمّ العظام به خالى

ولا وجه للجزم (يُرْمَى) والصواب (لما يرِمّ) وهى رواية علم الدين السخاوىّ فى سفر السعادة والبلوىّ فى ألف باء وهو من رام يروم بُنى على مالم يسمّ فاعله .

(وفى مادة ــ س ر ل ــ ج ١٣ ص ٣٥٦) « ويحتجّ على ترك صرفه بقول ابن مقبل

اتى دونها ذَبُّ الرِّياد كأنّه فتًى فارسىٌّ فى سراويلِ رامحِ »

ورُسم (أتى) هكذا بغير نقط وكتب المصحّح بالحاشية « تقدم فى ترجمة رود لفظ يمشى بها وحرّر الرواية » . قلنا صوابه (أتى) بالمثنّاة الفوقيّة ويُروى (يمشّى بها) ويُروى أيضا (يَرُودُ بها) كما أثبته العلاّمة البغدادىّ فى خزانته .

بقى هنا ضبطهم (سراويل) مجرورًا بالكسرة وجرّ (رامح) للاضافة اليه وهو خطأ من وجهين أمّا الاوّل فلأنّهم استشهدوا بالبيت على منع صرف سراويل كما ترى وروايته بالاضافة لا يظهر بها وجه الاستشهاد . وأمّا الثانى فلأنّه يصف ثوراً وحشيّا وعبّر عنه بذَبّ الرياد والضمير فى دونها يعود لأتانه وشبّه ما على قوائمه من الشعر بالسراويل وهو من لباس الفُرْس ولهذا قال (فتى فارسىّ فى سراويل) وشبّه قرنه بالرُّمح ولهـذا قال(رامح) أى ذو رمح فتى خبر كأنّ وفارسى نعت له ورامح نعت ثان له فيكون صواب الرواية فى البيت

فتًى فارسىٌّ فى سراويلَ رامحُ

بجرّ سراويل بالفتحة لكونه ممنوعاً من الصرف وبرفع رامح . وقد ضُبط البيت محرّفا

أيضاً فى مادة (ذ ب ب — ج ١ ص ٣٦٧) ومادة (ر و د — ج ٤ ص ١٧٠) .

(وفى مادة — س ف ل — ج ١٣ ص ٣٥٩) رُوى قول الشاعر

« تَوَا كَلَها الأزمانُ حتّى أجاءَتها الى جَلَدٍ منها قليلِ الاسافِلِ »

وضُبط (أجأتها) باسكان الجيم وفتح الهمزة التى بعدها وهو خطأ بيّن مفسد للمعنى والوزن والصواب (أَجَاءتها) بفتح الجيم واسكان الهمزة أى جاءت بها فلمّا عُدّى الفعل بالهمزة تعدّى للمفعول بلا واسطة .

(وفى مادة — ط ل ل — ج ١٣ ص ٤٣٣) رُوى لغُوَيّة بن سُلمى

« ألاَ نادَتْ أُمامةُ باحتمالِ لتحزُنَنى فلابِكِ لاأُبالى

فسيرى مابدا لكِ أوْ أقيمى فأيّاما أتَيْتِ فمن يقال

وكيف تَرُوعُنِى امرأةٌ بِبَيْنٍ حياتىَ بعد فارسِ ذى طِلالِ »

وكتب المصحّح بالحاشية « قوله فمن يقال هكذا رسم فى الاصل ولم نعثر عليه فى غير هذا الموضع ولعلّه فمن قالى فليحرّر » . قلنا الاظهر أنه (فمن تَقالِ) بحذف يائه أو (فمن تَقالى) باثباتها إلاّ أن المنقوص المنوّن اذا وقف عليه ولم يكن منصوبا فالأولى حذف يائه وهو الموافق أيضاً لما رُسم فى البيت .

(وفى مادة — ع ى ل — ج ١٣ ص ٥١٦) « ويقال للعائر عاًلك عاليا كقولك لَعاً لك عاليا يدعى له بالاقالة » . ورُوى (العائر) بالهمز وانّما هو (العاثر) بالثاء المثلثة كما يفهم من سياق العبارة ومن الاستشهاد عليها بقول الشاعر

أخاكَ الذى إنْ زَلّتِ النّعلُ لم يَقُلْ تَعِسْتَ ولكن قال عاً لك عاليا

(وفى مادة — غ ل ل — ج ١٤ ص ١٥ س ١٤) « والغلالة شعار يلبس تحت الثوب نه لا يُغَلّلُ فيها أى يُدْخل » والصواب (لانه يغلّل) وهو ظاهر .

(وفى مادة — ف ى ل — ج ١٤ ص ٥١) رُوى لطرفة

« يَشُقُّ حَبابَ الماءِ حَيزُومُها به كما قَسَمَ التُّربَ المُفايِلُ باليَدِ »

ورُوى (به) بتذكير الضمير والبيت فى وصف سفينة يشقّ صدرُها بها الماء فالصواب أن يقال (بها) وبه وردت الرواية فى شروح المعلّقات .

(وفى مادة — ك ل ل — ج ١٤ ص ١١٦) رُوى قوله

« من كُلِّ محفوفٍ يظِلِّ عِصِيِّهِ   زَوْجٌ عليه كِلَّةٌ وقرامُها

باضافة ظلّ الى العصىّ و رواية (رَوَح) بالتحريك والحاء المهملة وقد أصبح البيت بهذه الرواية من المعمّيات وصوابه

من كلّ محفوف يُظِلُّ عِصِيَّهُ   زَوْجٌ عليه كِلَّةٌ وقرامها

يعنى من كلّ هودج محفوف أى مُغَطّى يُظِلّ عيدانه زَوْجٌ بفتح الزاى و إسكان الواو و بالجيم آخره وهو النَّمَط يُطرح على الهودج . و بهذه الرواية رُوى البيت فى مادّة (زوج — ج ٣ ص ١١٨) وهو للبيد .

(وفى مادة — ن ض ل — ج ١٤ ص ١٨٩) رُوى للبيد

« فانتضلنا وابنُ سَلْمَى قاعدٌ   كعَتِيقِ الطيرُ يُغضَى ويُجَلْ »

وضُبط (الطير) بالرفع والصواب جرّه للاضافة . و رُوى (يُغْضَى) بالبناء للمجهول والصواب بناؤه للمعلوم كما رُوى فى مادّة (غ ض و — ص ٣٦٤) وفسّره المؤلّف بقوله « يعنى يُغْضِى الجفونَ مرّةً ويُجَلِّى مرّةً » .

(وفى مادة — و أ ل — ج ١٤ ص ٢٤١) رُوى لأبى ذُؤَيب

« أذانَ وأباهُ الأَوَّلُونْ   بأنّ المُدانَ مَلِيٌّ وَفِيٌّ »

و رُوى بتخفيف الهمزة التى بعد الباء من (أنباه) والصواب همزه لتصحيح الوزن لأنّ الهمزة واقعة فى موضع الفاء من (فعولن) وحذفها المسمّى بالثَّلْم لايدخل إلاّ فى فعولن الواقع أوّل البيت أو الواقع اوّل العجز ولكن على خلاف بينهم فى تجويزه .

وضُبط (الأوّلون) بسكون النون وهو مخلّ بالوزن أيضا لأنّ العروض المقبوضة من المتقارب وهى التى حذفت منها نون فعولن تبقى على (فعولُ) بتحريك اللام فالصواب تحريك النون بالفتح .

وقد وقع لهم مثل هذا فى مادة (ب خ خ — ج ٣ ص ٤٨٣) حيث رُوى قول الشاعر

« رَوَافِدُهُ أكرم الرافداتْ   بَخٍ لك بَخٍ لبحرٍ خِضَمْ »

بسكون آخر العروض والصواب تحريكه بالكسر . ومثله مارُوى لكُثَيِّر فى مادة (ف رق — ج ١٢ ص ١٧٩)

« وذِفرَّى ككاهل ذِيخ الخَلِيفْ   أصاب فَرِيقَةَ ليلٍ فعاثا »

بسكون آخر العروض أيضا . ومثله مارُوِى للنابغة الجَعْدىّ فى مادة (أ ن س — ج ٧ ص ٣١٢)

« بآنَسةٍ غيرِ أُنسِ القِرافْ   تُخَلِّطُ باللين منها شِماسا » .

بالسكون أيضا . وفى البيت خطأ آخر وهو ضبطهم (بآنَسة) بفتح النون والصواب كسرها والمراد بها الجارية الطيّبة الحديث .

وهو كثير فى الكتاب ينبغى التنبّه له وللاستاذ اليازجىّ كلام فى تحقيق هذا المقام أورده فيما كتبه على مادة (و أ د) من فصول أغلاط اللسان التى نشرها فى ضيائه فليراجع فى ج ٦ ص ١٩٦) .

(وفى مادة — أ ت م — ج ١٤ ص ٢٦٩) رُوِى لأبى حَيّة النميرىّ

« رَمَتْهُ أناةٌ من رَبِيعة عامرٍ   نَؤُومِ الضحى فى مأتَمٍ أىّ مأتَمِ »

وضُبط (نَؤُوم) بالجرّ والصواب رفعه لأنّه نعت لأُناة وقد ضُبط بالرفع فى مادة (و ن ى — ج ٢٠ ص ٢٩٨) إلاّ أنّه رُوِى هناك بتشديد الميم والصواب تخفيفها .

(وفى هذه الصفحة) رُوِى لزيد الخيل

« أفى كلّ عام مأتم تَبْعَثُونه   على مِحمرٍ ثوّبتُموه ومارضا »

وكتب المصحّح «قوله سعونه الخ هكذا فى الأصل على هذه الصورة وهو يحتمل تبعثونه او تنعتونه وعلى الجملة فليحرّر البيت » . قلنا الصواب (تبعثونه) بالباء الموحّدة قبل العين والثاء المثلثة بعدها كما فى كتاب سيبويه وخزانة الأدب للبغداديّ وفسّره بتهيّجونه وتحرّكونه . وفى البيت رواية اخرى لاتوافق مارُسم هنا وهى (تجمعونه) رواها ابو علىّ القالى فى اماليه .

(وفى مادة — ج م م — ج ١٤ ص ٣٧٦) رُوِى لزهير

« وكنتُ اذا ماجئتُ يوماً لحاجةٍ   مَضَتْ وأجَمّتْ حاجةُ الغدِ ماتحلوا»

ورُوِى (تحلوا) هكذا بالحاء المهملة وبالألف آخره ولا يخفى أنّ الألف لامحلّ لها هنا كما أنّ الرواية بالمهملة لامعنى لها لأنّه يقول إننى كنت إذا جئت لحاجة مضت تلك الحاجة وانقضت وقوله أجمّت حاجة الغد أى دنت وحان وقوعها فوصفها

بعد ذلك بأنّها لا تحلو لا يظهر وجهه . والصواب (لا تخلو) بالمعجمة قال الأعلم الشَّنتمريّ في شرحه على الديوان قوله لا تخلو أي لا يخلو الانسان من حاجة ماتراخت مدّته ولم يُرد بالغد اليوم الذي بعد يومه خاصّة وإنّما هو كناية عمّا يستأنف من زمانه .

(وفي هذه الصفحة) رُوي قوله « الى مُطمئنّ البِرّ لا يتجمجمِ »
وكتب المصحّح « قوله الى مطمئن الخ صدره كما في معلّقة زهير * ومن يوف لم يذمم ومن يهد قلبه * » . قلنا الرواية المشهورة التي عليها شرّاح المعلّقات (لا يُذَمَّمْ) وهي التي أثبتها المصحّح بالحاشية في مادّة (ف ض و — ج ٢٠ ص ١٦)

(وفي مادة — ح ل م — ج ١٥ ص ٣٧) رُوي للوليد بن عُقبة

« لك الويلات أقحمها عليهم   بخير الطالبي التِّرَةَ الغَشُوم »

ولا وجه لحذف النون من الطالبين على هذه الرواية كما لا معنى للتِّرَه والصواب (الطالبي التِّرَةِ) أي الثأر .

(وفي آخر مادة — ر ق م — ج ١٥ ص ١٤٢) « والرَّقيمُ فرس حَرام بن وابصة » وكتب المصحّح بالحاشية « قوله حرام بن وابصة كذا هو بهذا الضبط وبالراء المهملة في الأصل والمحكم والتكملة » . قلنا الذي في مادة (ر ق م) من القاموس وكتاب أسماء خيل العرب وفرسانها لابي عبد الله محمد بن زياد الاعرابيّ حِزام بكسر أوّله وبالزاي بضبط القلم فقط في كليهما .

(وفي مادة — ر ك م — ج ١٥ ص ١٤٣ س ٧) « ومُرْتَكَمٌ الطريق بفتح الكاف جادّته ومَحَجّته » والصواب (ومرتكمُ) بحذف التنوين للاضافة .

(وفي مادة — س ه م — ج ١٥ ص ٢٠١) رُوي للعجّاج

« فهي كرِعديد الكَثِيب الأهْيَمِ   ولم يُلِحْها حَزَنٌ على ابْنُمِ
ولا أبٍ ولا أخٍ فتَسْهَمِ »

وضُبط (ابنم) بضمّ النون والصواب كسرها كما ضبط في مادّة (ل وح — ج ٣ ص ٤٢١) لأنّها فيه تابعة للميم في حركاتها فتضمّ في الرفع وتفتح في النصب

وتكسر في الجرّ وأصله ابن قلمّا زيدت فيه الميم أعرب من مكانين . وبعضهم يقتصر في إعرابه على مكان واحد فيعرب الميم لأنها صارت آخر الاسم إلاّ أنّه يدع النون مفتوحة على كلّ حال فضمّها هنا خطأ على كلتا اللغتين .

(وفي مادة — س و م — ج ١٥ ص ٢٠٥) « قال الراجز

غلام رماه الله بالحُسْن يافعا   له سِيمَاءٌ لاتَشُقُّ على البصر »

والبيت من الطويل لامن الرجز فالصواب أن يقال قال الشاعر لا الراجز .

بقي هنا استشهاد المصنّف بالبيت على أنّ (سياء) بالمدّ لغة في (سِيمَا) بالقصر ولا يخلو هذا الاستشهاد من نظر لأن السِيا بالقصر ساكنة الياء وأصلها واو قُلبت ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فتقتضي ذلك أن تكون (سياء) الممدودة ساكنة الياء أيضا وهو مانصّ عليه صاحب القاموس وعليه يكون البيت مكسورا ولا يصحّ وزنه الاّ بتحريك الياء منها بقبض فعولن [١] كما ضبطت في البيت هنا وفي أمالي القاليّ (ج ١ ص ٢٤٢) ولم نجد أحداً نصّ على فتح هذه الياء . والذي رواه الجوهريّ ونقله عنه المصنّف بعد سطرين (له سيمياء لاتشقّ على البصر) وهي رواية المبرّد أيضا في كامله (ج ١ ص ١٤) من طبع مصر سنة ١٣٠٨ الاّ أنّ هذه الرواية لايصحّ بها الاستشهاد على ماأراده المصنّف ولا يستقيم مراده الاّ بعد الوقوف على نصّ صريح في تحريك الياء من (سياء) وهو مالم نقف عليه كما قدّمنا ولانخال أحدا ذكره والله أعلم .

(تتمة) روى صدر هذا البيت بهذه الرواية المصنّف والجوهريّ والقاليّ في أماليه والمبرّد في كامله وأنكرها أبو القاسم عليّ بن حمزة البصريّ فيما كتبه على أوهام المبرّد فقال « سمعت أبا رياش رضي الله عنه يقول لايروى بيت ابن عنقاء الفزاريّ غلام رماه الله بالحسن الاّ أعمى البصيرة لأنّ الحسن مولود وإنّما الرواية بالخير » انتهى .

(وفي مادة — و س م — ج ١٦ ص ١٢٢ س ١٤) « وأرض مَوْسومة أصابها الوَسْمِيُّ وهو مطر يكون بعد الخَرِيفِ في البرد ثم يتْبَعه الوَلْيُ في صمم الشتاء ثمّ يتبعه الرِّبْعيّ » . وضُبط (الولي) بفتح فسكون على أنّه مصدر وُلِيَت الارض

(١) ويقابله في البيت (له س) وقد يقال كيف يكون ذلك وليس بعد الهاء حرف ساكن مقابل الواو في (فعول) والجواب ان هاء الضمير متى وقعت بين متحركين توصل بعد الضم بالواو وبعد الكسر بالياء على ماهو مقرر في علم النحو .

أى سُقيت الوَلِيّ . ومقتضى سياق العبارة أن المراد هنا الاسم لا المصدر بدليل ذكر الوسميّ ومابعده من أسماء المطر فالصواب أن يقال فيه (الوَلِيّ) على زنة فَعِيل وهو المطر الذى يلى الوسمىّ كما يُعلم ذلك من مراجعة مادّة (و ل ى) .

(وفى مادة ــ أ ر ن ــ ج ١٦ ص ١٥٣) رُوى لطَرَفة

« أُمُون كألواح الإران نَسَأْتُها　　على لاحِبٍ كأنه ظهر بُرْجُد »

وضُبط (أمون) بضمّ أوّله والصواب فتحه وهو فَعُول بمعنى مفعولة يقال ناقة أَمُون اذا كانت مأمونة العِثار والإعياء كما يقال رَكُوب للمركوبة .

(وفى مادة ــ ح ب ن ــ ج ١٦ ص ٢٦٠) رُوى لأبى العلاء المعرّىّ

« يَتَكَنّى أبو الوفاء رجال　　ماعلمتُ الوفاء الا طريحا

وأبو جَحْدَبٍ دُوَالةُ مَنْ جحدةُ لازال لازما تبريحا

وابن عِرْسٍ عرفتُ وابن بَرِيحٍ　　ثمّ عِرْساً جهامة مبريحا »

ورُوى (جهامة) هكذا بالالف والميم بعد الهاء وهو تحريف من النُّسّاخ لامعنى له هنا والصواب (جَهِلْتُهُ وبريحا) كما يقتضيه السياق وبه رُوى فى لزوم مالا يلزم .

(وفى مادة ــ س و س ن ــ ج ١٧ ص ٩٤ س ٩) « السُّوسَنُ نُبت أعجمىّ معرّب الخ » . بضمّ النون من (نبت) والصواب فتح فسكون كما لايخفى .

(وفى مادة ــ ع ر ن ــ ج ١٧ ص ١٥٥) رُوى لامرئ القيس

« كأنّ ثَبِيراً فى عرانين وَدْقِهِ　　من السّيل والغُثّاء فَلْكَةُ مِغْزَلِ »

والغثاء مايحمله السيل من كُسار العيدان وحُطام النبت يقال بتشديد الثاء وتخفيفها . وقد ضبط فى البيت بالأول والمنقول عن ابن النحاس أنّ الوجه ضبطه فى هذا البيت بالتخفيف على مافيه من الزحاف وبه جزم أبو العلاء المعرّىّ فى رسالة الغفران فالضبط على هذا مخالف للرواية وإن لم يعدّ خطأً لغويّا .

بقى الكلام فى صنيع المؤلّف فى البيت فانّه لفّقه من بيتين لامرئ القيس هما

كأنّ ثَبِيراً فى عرانين وَبْلِهِ　　كبير أناس فى بجاد مُزَمَّل

كأنّ ذُرَى رأس المُجَيْمِرِ غُدْوَةً　　من السيل والغثاء فلكة مغزل

فجعل عجز الثانى عجزاً للاوّل وروى (ودقه) بدل وبله وانّما هو فى رواية أخرى للاصمعىّ نصّها (كأنّ أَبَاناً فى أفانين ودقه) . وذكر شرّاح المعلّقات أنّ الاصمعىّ

كان يروى البيت الثانى (كأنّ ظَبيّة المجيمر غدوة) وبها رواه المؤلّف فى مادة (ط م و — ج ١٩ ص ٢٣٩) ٠

(تتمة) مثل هذا التلفيق من شعر شاعر واحد سائغ للمصنّفين على ما ذكر ويعملونه قصداً لسبب من الاسباب الآتى بيانها ٠ قال العلاّمة البغدادىّ فى شرح شواهد شرح التحفة الوردية لناظمها العلاّمة زين الدين عمر بن الوردى عند الكلام على قول الشاعر

ودَ كَرَتْ تَقتُدَ بَرْدَ مائها وَعتكُ البولِ على أنسائها

إنّه من شواهد سيبويه وإنه مركّب من بيتين ثم قال بعد أن أورد الرجز الذى منه البيتان ما نصّه « واعلم أنّ مثل هذا يقال له تركيب بيت من بيتين وهو شائع عند المصنّفين فى الاستشهاد يعملونه قصداً إما لأنّ المعنى متفرق فى أبيات وإما لأنّ فى أحد المصراعين قلاقة معنى أو لفظ وإما لغير ذلك فيختصرونه او ينتخبونه كما فعل سيبويه هنا وكما صنع الجوهرىّ فى قول ابى وجزة ايضا وتبعه الرضى

العاطفون تَحِينَ ما من عاطفٍ والمطعمون زمانَ أين المُطعمُ

وكما فعل المبرّد فى شعر الجُميْح الأسدىّ وقيل الجوهرىّ وتبعه أكثر النحويين منهم ابن هشام فى المغنى

حاشا أبا ثوبان إنّ به ضنّا على المَلحاة والشتم

وأصله

حاشا أبا ثوبان إنّ أبا ثوبان ليس بِبُكْمَةٍ فَدْم

عمرو بن عبد الله إنّ به ضنّا على الملحاة والشتم

وكما فعل ابن الشجرىّ فى نظم عمر بن أبى ربيعة

وناهدة الثديين قلت لها اتّكى فقالت على اسم الله أمرك طاعة

وأصله

وناهدة الثديين قلت لها اتّكى على الرّمل من جبّانةٍ لم توسّد (١)

فقالت على اسم الله أمرك طاعة وإن كنتُ قد كُلِّفتُ ما لم أعوّد

وهو كثير ولو سردته لطال وأورث الملال » انتهى كلام البغدادىّ وقد ذكره أيضا فى خزانته باختلاف يسير (ج ٢ ص ١٥٠) ٠ وأصل البيت الذى ركّبه الجوهرىّ من

---

(١) الجبانة الصحراء والارض المسوية فى ارتفاع ورواية الجاحظ و الحماسى والاضداد (على الرمل من ديمومة لم توسد) وهى الفلاة الواسعة٠

قول أبي وجزة على ما ذكره المصنف في مادة (ع ط ف — ج ١١ ص ١٥٦) نقلا عن ابن برّيّ

العاطفون تَحِينَ مامن عاطفٍ والمنعمون يدًا اذا ما أنعموا

واللاحقون جفانهم قمعَ الذُّرَى والمطعمون زمانَ أين المطعم

ولا يخفى ما في قوله (والمنعمون يدًا اذا ما أنعموا) من القلق في المعنى وقد روى المؤلف في مادة (ح ي ن — ج١٦ ص ٢٩١) والمسبغون يدًا والمعنى عليه ظاهر . وكأنّ الجوهريّ لم يطّلع على هذه الرواية فحمله ما في الرواية الأولى على هذا التركيب . والله أعلم .

(وفي مادة — أ ي ى — ج١٨ ص ٦٧) رُوى قول الشاعر

« سقته إياهُ الشمس إلاّ لثاتِهِ أسفَّ ولم يُكَدَّمْ عليه بإثمِد »

وروى (يكمد) بالمثناة التحتية أوّله مبنيًّا للمجهول و بتقدم الميم على الدال والصواب (تكدِمْ) بالبناء للمعلوم اى أسفَّ بالأثمد ولم تكدم هي عليه سنى تعضّ . والبيت من معلّقة طرفة بن العبد يصف به ثغر محبوبته فيقول ان الشمس أعارته ضوءها إلاّ لثاته لأنّ نساء العرب كنّ يذررن الاثمد على الشفاه واللثات ليكون ذلك أشدّ للمعان الأسنان . وليس في البيت رواية أخرى غير ما ذكرنا وبها رُوي في باب الألف الليّنة . وجاء في شرح القاموس بلفظ (ولم تكرم) وهو تحريف (تكدم) كما لا يخفى .

(وفي مادة ب ك ى — ج١٨ ص٨٩) رُوي لبعض نساء العرب في تأخيذ الرجال

« أُخِّذْتُهُ في دُبّاءْ . مُمتَلاءٍ من الماءْ . مُعَلَّقٍ بتِرشاءْ . فلا زال في عَشاءْ . وعينه في بكاءْ » .

ثمّ قال المصنف بعد أن تكلم على كسر أوّل عَشاء وبكاء « وهذه الأخذة قد يجوز أن تكون كلها شعرا فاذا كان كذلك فهو من منهوك المنسرح وبيته

* صَبْرًا بني عبد الدار * » .

قلنا وعلى هذا فرواية (فلا زال) باثبات الالف لا يستقيم بها الوزن بل ولا الإعراب لأنّ لا هنا جازمة ووزن الموقوف المنهوك من هذا البحر (مستفعلن مفعولات) فالصواب (فلا يَزَلْ في عَشاءْ) ويكون وزنه (مفاعلن مفعولات) أي بخبن مستفعلن فيصير

متفعلن فينقل الى مفاعلن . وقد وقع هذا الخطأ أيضا فى مادة (د ب ى — ج ١٨ ص ٢٧٣) .

(تتمة) الأُخذة بضمّ فسكون رُقية كالسحر زعموا أنّ نساء العرب كنّ يصرفن بها أزواجهنّ عن غيرهنّ وتطلق أيضا على خرزة كانت تُتّخذ لذلك والظاهر أنّ التأخيذ هو مايسمّيه عامّة المصريّين اليوم (بالشبشبة) أوشيء قريب منها . ومن تلك الأُخذ قولهن « أخذته بالمطنسة بالتوباء والقطسة » وقولهنّ « ياقبلة اقبليه ويا كرار كُرّيه ويافترة افريه إن أقبل فسرّيه وإن أدبر فضُرّيه » قال المصنّف فى مادّة (ق ب ل)« هكذا جاء الكلام وإن كان ملحونا لأنّ العرب تُجرى الامثال على ماجاءت به وقديجوز أن يكون عنى بكرار الكرّة فأنث لذلك » .

(وفى مادة — ب ه و — ج ١٨ ص ١٠٦ س ٧) « ومنه قولهم إنّ المِعزى تُبهى ولا تُبنى وهو تُفعِل من البَهو وذلك إنّها تصعَد على الاخبية » الخ . ورُوى بسكون آخر (تصعد) والصواب ضمّه وهو ظاهر .

(وفى مادة — ث ب و — ج١٨ص١١٦ س٤) « الثُّبة العُصبة من الفُرسان والجمع ثُباتٍ » بجرّ (ثبات) والوجه الرفع وهوظاهر أيضا .

(وفى مادة — خ س و — ج ١٨ ص ٢٤٩ س ١٨ — ١٩) « أرادأن هذا لفرس يَعدُو على خمسٍ من الأُتُن فيطردها » ورُوى (لفرس) والصواب الفرس بالالف فى أوّله .

(وفى مادة — دل و — ج ١٨ص٢٩١ س١٣) « والدّاليةُ المَنجنون وقليل المنجنون تُديرها البقرةُ والناعُورة يديرها الماء » . ورُوى (قليـل) هكذا بلامين والصواب (قِيلَ) كالايخفى . ورُوى (تديرَها) بالنصب ولا وجه له وإنما الوجه الرفع لتجرّد الفعل من موجبات غيره .

(وفى مادة — د م ى — ج ١٨ ص ٢٩٤) رُوى للامام علىّ بن أبى طالب عليه السلام

« لِمَنْ رايةسوداءيَخفِق ظِلُّها اذا قيل قدِّمها حُصَينُ تقدّما

ويُوردُها للطّعْن حتى يُعلّها حِياضَ المنايا تقطُرُ الموتَ والدّما»

وروى (حُصَين) بالصاد المهملة والصواب أنه بالمعجمة كما أورده المؤلف فى مادة (ح ض ن — ج ١٦ ص ٢٨٠) واستشهد عليه هناك بالبيتين وذكره صاحب القاموس فى هذه المادة أيضا وهو الحُضَين بن المنذر صاحب راية الامام يوم صِفّين. وأما الحُصَين بالمهملة فذاك ابن الحُمَام المُرّىّ القائل

تأخرتُ أستبقى الحياةَ فلم أجد لنفسى حياةً مثلَ أن أتقدّما

فلسنا على الاعقاب تَدْمَى كُلُومُنا ولكن على أقدامنا تقطُرُ الدّما

نُفلّقُ هاماً من رجال أعزّةٍ علينا وهم كانوا أعقّ وأظلما

وكثيرا مايقع تصحيف الحضين بن المنذر بالحصين فى كتب الادب المطبوعة كالعقد الفريد وغيره لاسيّما عند رواية بيتى الامام والظاهر أن منشأ هذا الاشتباه اتّفاق الاسمين فى الرسم والمقطوعين فى البحر والقافية فظنّوهما من قصيدة واحدة لشاعر واحد ولم ينتبهوا الى قائل الشعر والمعول فيه فخلطوا بينهما .

(تتمّة) هذان البيتان ممّا ثبت من الشعر للامام عليه السلام ونقل المصنّف وصاحب القاموس فى مادة (ود ق) عن أبى عثمان المازنىّ أنه لم يصح عنه الا قوله

تِلْكُمْ قُرَيْش تَمنّانى لتقتلنى فلا وربّك ما برّوا ولا ظَفِروا

فان هَلَكت فرَهْن ذمّتى لهمُ بذات وَدْقين لايَعْفُو لها أثر(١)

وهو وإن صوّبه الزمخشرىّ فجمهور أئمة الادب على خلافه وقد كنت عُنيت بتحقيق ما ثبت من شعره وما لم يثبت خصوصا ماجاء فى الديوان المنسوب اليه ثم طاقتنى العوائق عنه .

(وفى مادة — د و و — ج ١٨ ص ٣٠٦) رُوى ليزيد بن الحَكَم الثّقفىّ فى الكلام على ادّوَى بمعنى اكل الدُّواية وهى القشرة التى تعلو اللبن والمرق

« بَدَا منك غِشٌ طالما قد كتمتَه كما كتَمَتْ داءَ ابنها أمُّ مُدّوِى »

ثمّ قال المصنف « وذلك ان خاطبة من الأعراب خطبت على ابنها جارية فجاءت أمّها الى أمّ الغلام لتنظر اليه فدخل الغلام فقال أأدّوِى يا أمّى فقالت اللجام معلّق بعمود البيت أرادت بذلك كتمان زَلّة الابن وسوء عادته » انتهى . فمقتضى سياق الكلام

(١) وروى (بذات روقين) والمعنى واحد والمراد الداهية العظيمة .

أن يكون (اللحام) بالجيم لا الحاء المهملة لانها أرادت إظهاره للمرأة أنه صاحب خيل وركوب .

وفى المرصّع لابن الاثير ما نصه « أمّ مُدّوى يضرب بها المثل لمن يُورّى بالشئ عن غيره ويكنى به عنه واصله أن امرأة من العرب خطبت على ابنها جارية فجاءت أمها الى أمّ الغلام لتنظر اليه فدخل الغلام فقال لامه أدّوى فقالت له اللجام معلّق بعمود البيت والسرج فى جانبه فاظهرت أن ابنها اراد أداة الفرس للركوب فكتمت بذلك زلّة ابنها عن الخاطبة » انتهى ومثله فى المزهر للسيوطىّ (ج ١ ص ٢٧٢) من النسخة المطبوعة ببولاق .

(وفى مادة ش ر ى — ج ١٩ ص ١٥٨ س ١٧) « وشَرِىَ الفرس فى سيره واستشرى أى لجّ فهو فرسٌ شَرِىٌ » . وضبط (فَرس) بكسر الراء توهما أنه نعت على فَعِل والصواب فتحها لان المراد أن الفرس اذا شَرِىَ قيل له شَرِىٌ فهو منعوت لا نعت .

(وفى مادة — ص غ و — ج ١٩ ص ١٩٤) روى لذى الرُّمّة يصف ناقة

« تُصغِى اذا شدّها بالكُور جانحة حتى اذا ما استوى فى غَرزها تَثِبُ »

وضُبط (الكَور) بفتح الكاف والمراد به فى البيت الرحل وقد نصّ أئمة اللغة على ضمه اذا كان بهذا المعنى وممن نبّه عليه فى أول مادة (ك و ر — ج ٦ ص ٤٧١) من نقل عن ابن الاثير أن كثيرا من الناس يخطئون فى فتح الكاف منه .

(وفى مادة — ع د و — ج ١٩ ص ٢٦١ س ٢٤) « ولم نات بعلّة صفة الا قومٌ عِدًى ومكانٌ سِوًى » الخ والصواب قومٍ بالتنوين كما ضُبط (مكان) لانهما غير مضافين بل ما بعد كلّ واحد منهما نعت له ونحو ذلك فى مادة (ح ن ظ ب) « أعدّدتُ للذئب وليلِ الحارسِ » بتنوين ليل والصواب حذف تنوينه للاضافة وإقامة الوزن . ومثله فى مادة (ر غ ع) « الرَّغْمَةَ طعام » وفى (ر ف ع) « دقيقةَ الأرْفاغ ضخماً ة الرُّكبْ » بتنوين الرغمة والدقيقة مع (ال) فى الاولى والاضافة فى الثانية وكلّه ظاهر .

ومثله كثير فى الكتاب نبّهت على بعضه فيما سبق وتركت سائره لظهوره .

(وفى مادة — غ ر و — ج ١٩ ص ٣٥٨) رُوى لطَّام المجاشعىّ

« أهل عرفتَ الدار بالغَرِيَّينْ   لم يَبْقَ من آى بها يُحَلَّيْنْ
غير خِطامٍ ورَمادٍ كِنْفَيْنْ   وصالياتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْنْ »

ورُوى (خطام) فى البيت بكسر أوّله وبالخاء المعجمة وكتب المصحّح بالحاشية « قوله غير خطام هو هكذا فى الاصل هنا بالخاء المعجمة وكذلك فى مادة ثفى من اللسان وحرر الرواية » .

أقول الذى نصّ عليه العلامة البغدادىّ فى الخزانة وفى شرحه لشواهد شرح الرضى على الشافية أنه بضمّ الحاء المهملة وهو ما تكسّر من الحطب والمراد به دقّ الشجر الذى قطعوه فظلّلوا به خيامهم .

(وفى مادة — ف ق و — ج ٢٠ ص ٢٠) رُوى لامرئ القيس بن عابس

« أيا تَمْلِكُ يا تَمْلِى   ذَرِينى وذَرى عدلى »

والصواب (عَذْلى) بالذال المعجمة .

(تتمة) هذا البيت أحد أبيات عشرة ساقها المؤلّف فى هذه المادة وأورد ستّة منها فى مادة (ه ف ن س — ج ٧ ص ٣٨٨) منسوبة لامرئ القيس بن عابس كما هنا أو للعبد الزِمّانىّ فى قول . وقد رأيت البيت منسوبا للرمّانىّ النحوىّ وممزوجا ببيت آخر فى باب القوّة والركاكة من كتاب البديع لابن منقذ هكذا

أيا تملك يا تملى   وذات الطوق والحجل
ذرينى وذرى عذلى   فانّ العذل كالقتل

والظاهر أنه رآهما فى بعض النقول منسوبين للزِمّانىّ فصحّف عليه بالرُمّانىّ فزاد من عنده (النحوىّ) توهّماً أنه الامام المشهور .

(وفى مادة — ف ن ى — ج ٢٠ ص ٢٤ س ١٩) « قال ابن جنّى واحد أفناء الناس فنأ ولامه واو لقولهم شجر فنواء اذا اتسعت وانتشرت أغصانها » .
والصواب (شجرة) كما لا يخفى .

(وفى مادة — ق ر و — ج ٢٠ ص ٣٨ س ٢١) « والقاريةُ والقاراتُ الحاضرة الجامعة » . ورُوى (القارات) بالتاء المبسوطة والصواب أن ترسم معقودة

لانها تاء القارية بعينها وانما قُلبت الياء ألفاً فى لغة طيىء بدليل ما ذكره المصنّف فى مادة (ن ص و — ج ٢٠ ص ١٩٩ — ٢٠٠) من أن الناصاة لغة طائية فى الناصية قال وليس لها نظير الا حرفين بادية وباداة وقارية وقاراة وهى الحاضرة .

(وفى مادة — ق ض ى — ج ٢٠ ص ٥٠ س ١٠) «ورقضةُ أيضاموضع كانت به وقعة تِحْلاق اللِّمَم» . وضُبط (تِحلاق) بكسر اوله والصواب فتحه لان المصادر من هذا الوزن لاتكون الا مفتوحة الاول سوى ما نصوا على كسره شذوذا وليس تحلاق منه وقدضبطوه فى مادة(ح ل ق) من اللسان والقاموس بالفتح كما ذكرنا . أمّا ماشذّ عن هذه القاعدة فجاء مكسور الاول فهو تِلقاء وتِبيان وتِلفاق وتِبكاء وتِمشاء وذكر الحريرىّ فى درّة الغواص تنضالا وفى شرحيها للخفاجىّ والالوسىّ تشراب . هذا ماوقفت عليه وبعضه حكى فيه الفتح أيضا غير أنّ صاحب اللسان نصّ فى مادة (م ش ى) على أن تمشاء بالكسر لم يجئ الا فى أخذة لبعض نساء العرب وهى التى سبق كلامنا عليها فى مادة (ب ك ى) وصرح بأنه لايستعمل كذلك الا فيها .

(وفى مادة ق ل و — ج ٢٠ ص ٦١) رُوى لابن مقبل

« كأنّ نَزْوَ فِراخِ الهامِ بينهمُ نَزْوَ القُلاتِ زَهاهاقالُ قالينا »

ورُوى بنصب(نزو)الواقع فى أول العجز على توهّم أنه مفعول مطلق لنزو الاول والصواب رفعه على الخبرية لكأن كما يقتضيه المعنى وبه ضُبط فى المخصص (ج ١٣ ص ١٧) .

والظاهر لنا فى معنى البيت أن الناظم يصف قتالا وقع بين فئتين فشبّه ضرب الرؤوس بالسيوف وتطايرها بنزو القُلات وهى جمع قُلَة بالتخفيف لخشبة نحو ذراع تُنصب وتُضرب بخشبة أخرى أكبر منها يقال لها المِقْلَى والمِقلاء وقوله زهاها أى ضَرَبها والهاء فيه عائدة على القُلات وقوله قالُ قالينا أراد قَلْو قالين أى رَمْى لاعبين بالقُلَة .

(وفى مادة — ق ن و — ج ٢٠ ص ٦٥) رُوى للمتلمّس لمّا ألقى صحيفته فى النهر

« ألقيتُها بالثِّنْىِ من جنب كافر كذلك أقْنُو كلّ قِطٍّ مُضَلّل »

وضُبط (مضلّل) بفتح اللام أى بصيغة اسم المفعول ولا يخفى أن الذى أوقعَ فى الضلال هو حامل القط لا القط فالصواب كسرها ليستقيم المعنى وبه ضبطه شيخنا الشنقيطى عند قرآءتى عليه كتاب النخلة للسجستانىّ . على أن البيت رُوى هنا مخروما والذى فى

مادة (ك ف ر — ج ٦ ص ٤٦٣) وَأَلْقِيتها الخ .

(وفى مادة — ل ذى — ج ٢٠ ص ١١٢) رُوى للأشهب بن رُميلة

« وانّ الذى حانت بفلْج دماءُهم هم القومُ كُلُّ القوم يا أُمَّ خالد »

ورُوى البيت أيضا فى باب الالف الليّنة (ج ٢٠ ص ٣٤٢) بنصب (كلّ) كما هنا ولم يظهر لى وجهه والصواب رفعه على أنه صفة للقوم على مذهب الجمهور أو توكيد له على رأى ابن مالك وبه ضُبط فى مادة (ف ل ج — ج ٣ ص ١٧٣) .

(وفى مادة — ل ق ى — ج ٢٠ ص ١٢١) رُوى قول الشاعر

«ألا حبّذاء من حبّ عفراء مُلتقى »

بزيادة همزة فى آخر حبّذا والصواب حذفها .

(وفى مادة — ن ج و — ج ٢٠ آخر ص ١٧٨) رُوى لعبيد

« فمَنْ بنجوته كمَن بعقْوته والمُستكِنُّ كمن يمشى بقِرْواح »

ورُوى (يعقوته) بالمثنّاة التحتيّة أوّله والصواب بالموحّدة وهو ظاهر .

(وفى باب الالف الليّنة فى الكلام على ذا — ج ٢٠ ص ٣٣٥ س ١٣)

« كما قالوا ذا أخوك وقالوا ذى أختك فكسروا الذال فى الانثى وزادوا مع فتحة الذال فى المذكر ألفاً ومع كثرتها للانثى ياء » . ورُوى (كثرتها) بالثاء المثلثة والمراد هنا (الكسرة) بالسين أخت الفتحة والضمّة لا نقيض القلّة كما لا يخفى .

(وفى هذا الباب ص ٣٥٦ س ١٢) « فأنت بالخيار إن شئت نصبت بلا تنوين وان شئت رفعتَ ونوّنتَ وفيها لُغاتُ كثيرة سوى ما ذكرت » الخ .

وضُبط (لغات) بلا تنوين والصواب تنوينه والله أعلم .

تنبيه

جعلنا هـذا القسم الأول من « تصحيح لسان العرب » قاصرا على ماوضعه البحاثة المحقق النابغة المدقق اللغوى الأديب سـعادة أحمـد تيمور بك . وسيتلوه عما قريب بعون الله كلما وصلت اليه يدينا من التصحيحات الأخرى التي استدركها نفر من أفاضل الباحثين المعدودين واعلام اللغويين المجتهدين مثل الامام المرحوم الشيخ محمـد محمود الشنقيطي والشيخ حمزة فتح الله والمرحوم الشيخ ابراهيم اليازجى والمرحوم الشيخ محمود مصطفى والشيخ محمد البليبسى اللذين توليا رياسـة التصحيح بمطبعة بولاق الاميرية وغير ذلك من التصحيحات التي يمكننا العثور عليها أو التي يهدينا أهل الفضل اليها . وسندرج ذلك ناسبين كل تصحيح لواضعه

والمسؤول فى وجه الله تعالى أن ينفع بهـذا العمل أهـل الادب وأن يتقبله خالصا لوجهه الكريم انه حسبي ونعم الوكيل

محمد عبد الجواد الاصمعي

بقلم

صفوة العلماء المحققين وعمدة الباحثين المدققين الإمام اللغوي الحجة الثقة

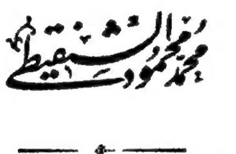

يطلب من جميع المكاتب الشهيرة بمصر والاسكندرية ومن ناشره

محمد عبد الجواد الاصمعي

وثمنه ٦ قروش صحيحة